



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2005م - العدد: 05

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 20 شوال 1426 هـ  
الموافق 22 نوفمبر 2005م

# فهرس

ص 03 ..... محضر الجلسة العلنية السادسة

■ ردود بعض الوزراء.

■ رد السيد وزير المالية.

**محضر الجلسة العلنية السادسة**  
**المنعقدة يوم الثلاثاء 20 شوال 1426 هـ**  
**الموافق 22 نوفمبر 2005م**

واليوم، سوف نستمع لردّ السادة الوزراء على الأسئلة التي طرحت على كل منهم حسب قطاعه وفيما يخص السادة الوزراء الغائبين فسوف ينوب السيد وزير المالية - الذي سيلتحق بنا قريباً - عنهم في الرد على الأسئلة المطروحة على قطاعهم، ولهذا ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد وزير التعليم والتكوين المهنيين.

**السيد وزير التعليم والتكوين المهنيين: شكراً سيدي الرئيس.**

بسم الله الرحمن الرحيم.  
سيدي رئيس المجلس المحترم،  
السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
هذا شرف عظيم أن أقف أمامكم للرد على انشغالات وردت في شكل أسئلة أو سؤال تفرّع إلى ثلاثة أسئلة من طرف الأخ المحترم محمد الواد، عضو مجلس الأمة. تتمحور هذه الأسئلة حول تطور المناصب المالية بقطاع التكوين والتعليم المهنيين، وإنها لفرصة أغتنمها لعرض الورشات التي قمنا بفتحها في قطاع التكوين والتعليم المهنيين والتي تندرج جميعها في تحقيق هدف منشود وهو تكريس الإصلاحات التي باشرتها الحكومة في إطار ترقية المنظومة التربوية والتكوين.

يسعى قطاع التكوين والتعليم المهنيين إلى تحقيق هدف رئيسي وهو المواءمة بين نظام التكوين وسوق الشغل، ولقد حدد برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية - الذي تم من خلاله بناء برنامج الحكومة - أهدافاً ثلاثة للنهوض بقطاع التكوين والتعليم المهنيين.

الهدف الأول هو إعادة الاعتبار للتكوين المهني اليدوي؛ والهدف الثاني هو النهوض بالحرف التقليدية؛ أما الهدف الثالث فهو إدماج تخصصات الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة.

**الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.**

**تمثيل الحكومة:**

- السيد الهادي خالدي، وزير التعليم والتكوين المهنيين؛  
- السيد عبد المالك سلال، وزير الموارد المائية؛  
- السيد محمد نذير حميميد، وزير السكن والعمران؛  
- السيد عمار غول، وزير الأشغال العمومية؛  
- السيد أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية؛  
- السيد مراد مدلسي، وزير المالية؛  
- السيد عبد العزيز زياري، وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة**  
**والدقيقة الواحدة مساءً**

**السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.**  
بداية، بودي الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم الأقربين وكذلك بضيوفنا الكرام الذين شاركونا في هذه المناسبة.

منذ أيام فقط، عرض علينا نص قانون المالية وأثار حوله السيدات والسادة أعضاء المجلس قضايا وانشغالات هامة تخص المواطنين والمواطنات في البلاد وعبرت الكتل البرلمانية عن مواقف عائلاتها السياسية فيما يخص القضايا الهامة التي يتولاها هذا القطاع أو ذاك، وقد شاركنا جلستنا بعض الوزراء؛ إلا أن البعض الآخر ونظراً لارتباطات مسبقة انتدبوا مساعدتهم الأقربين فسجلوا الملاحظات والانشغالات التي تهم قطاعهم.

قطاع التكوين والتعليم المهنيين عما سواه، لأنّ العضو المحترم ذهب إلى مقارنة لا أراها ضرورية وهي المقارنة بين قطاع التكوين والتعليم المهنيين وقطاع التعليم العالي وقطاع التربية الوطنية.

فالقاعان أي قطاع التربية والتعليم العالي لهما نظام خاص. أمّا التكوين المهني فإنّ له نمطين: نمط التكوين الإقليمي ويحتاج هذا إلى تأطير دائم؛ وهناك نمط ثان وهو نمط التكوين عن طريق التمهين؛ هذا النمط يتم في الوسط المهني أي داخل المؤسسات وهنا لا نحتاج إلى أساتذة ولا مؤطرين.

وعليه فحتى وإن كان عدد الأساتذة قليلا في قطاع التكوين أي 12.143 أستاذا مقارنة بما هو في وزارة التربية أو في وزارة التعليم العالي فأقول هذا خاص بالتكوين الإقليمي، ذلك لأن التكوين عن طريق التمهين يتم داخل المؤسسات الاقتصادية والخدماتية، بينما عمال الدعم - وهذا أيضا ورد في السؤال - الذين يقومون بالوظيفة البيداغوجية وعلى سبيل المثال لا الحصر مساعدي التكوين فقد أولى القطاع أهمية بالغة لهذا السلك لما له من تأثير مباشر على التكفل بالمتربصين داخل المؤسسات أي في إطار التمهين.

وفي هذا الصدد عمل القطاع على تزويد المؤسسات التكوينية بهذه الفئة من العمال خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهي مبيّنة كما يأتي: مساعدي التكوين كانوا 304 في سنة 2003 ليرتفعوا إلى 3381 في سنة 2005.

أما فيما يخص المناصب المفتوحة هذه السنة؛ فقد وافقت الحكومة على فتح اعتماد 1280 منصبا ماليا جديدا للسنة المالية 2005.

كما استفاد القطاع أيضا في إطار التعاون مع وزارة التشغيل والتضامن الوطني وفي إطار عقود ما قبل التشغيل استفدنا من 5000 منصبا ماليا موجه للتأطير وهذا للسنة التكوينية 2003 - 2004.

أقول أيضا إن القطاع يتميز عما سواه من القطاعات أي قطاعي التربية والتعليم العالي كونه يستعين بأساتذة مؤقتين ولكونه أيضا يستعين بمعلمي الحرف وهؤلاء (Les maîtres artisans)

لهذا الغرض قامت الوزارة منذ 2004 بتنصيب لجان وورشات عمل أولها لجنة مراجعة مدونة الفروع والتخصصات المهنية للقطاع وهي التي تعكس سياسة التكوين ولقد تم الانتهاء منها وسوف نرسل بعد طبعها نسخا إلى السادة رؤساء اللجان المعنية بالمنظومة التربوية.

كما قمنا أيضا بتنصيب لجنة خاصة بمراجعة البرامج وشروط الالتحاق والمعابر داخل نظام التكوين وذلك لغيابها من قبل.

ونسعى الآن في هذه الآونة بالذات إلى تحقيق ما يسمى "بالعودة"، عودة القطاع إلى مساره الأصلي من خلال تحقيق هذه الأهداف.

ومن ثم فإن عناصر التأهيل هي أربعة:

- العنصر الأول: التأطير وهو محل سؤال السيد عضو مجلس الأمة المحترم؛
- العنصر الثاني: الهياكل؛
- العنصر الثالث: البرامج؛
- العنصر الرابع: نظام التقييم.

واعتقادي أن السؤال المطروح والذي يتعلق بمناصب التكوين - كما وردت على لسان السيد المحترم - أقول بأن قطاع التكوين والتعليم المهنيين كجزء من المنظومة التربوية وفضاء لتكوين الكفاءات التقنية والمهنية التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية والخدماتية؛ شرع في تنفيذ عملية إصلاح هيكلية تنظيمية وتربوية وذلك عن طريق تحسين نوعية التأطير البيداغوجي والاهتمام بالمهن اليدوية والصناعات التقليدية وكذا التكنولوجيات الحديثة كما أوردناه سابقا.

وفي هذا الإطار، عرف القطاع تطورا ملحوظا خلال التسع سنوات الأخيرة وهي بالنسبة للمناصب المالية المفتوحة حسب الدرجات: أستاذ متخصص من الدرجة الأولى؛ مجموع المناصب المفتوحة هي 1617؛ أستاذ متخصص من الدرجة الثانية 1939؛ وأما أساتذة التكوين المهني فإنهم يمثلون 8587؛ التعداد الكلي هو 12.143 أستاذا مؤطرا في قطاع التكوين والتعليم المهنيين.

في الواقع هناك خصوصية هامة حيث يختلف

المؤسسات الاقتصادية والخدماتية التي لا تستقبل المتمهين في مؤسساتها تدفع رسما قدره 0,5% من كتلة الأجور ولقد طلب فخامة رئيس الجمهورية أن نرفع هذا الرسم بالزيادة تحدد في إطار القانون المالي.

ذلكم سيدي الرئيس، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة؛ وبعبارة أخرى لأن الوقت ثمين، هو تقريبا الرد الذي رأيت أنه ضروري بالنسبة للأسئلة التي تضمنها انشغال الأخ الموقر محمد الواد، شكرا لكم وبارك الله فيكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير التكوين والتعليم المهنيين، الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية.

**السيد وزير الموارد المائية:** السلام عليكم. بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ السيد الرئيس المحترم، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، في الحقيقة طرحت عدة أسئلة من طرف الإخوة ولكن نظرا لضيق الوقت سأعطيكم ملخصا عاما ليكون جوابا لبعض الأسئلة وكذلك حول سياسة الحكومة حاليا والبرنامج حيز التطبيق حاليا والبرنامج المسجل بالنسبة لقطاع الري.

كلكم على دراية بأن قطاع الموارد المائية استفاد خلال السنوات الماضية هذه وخلال البرنامج المقبل من عدة مشاريع بغلاف مالي معتبر، وبدأت تظهر النتائج في الميدان حقيقة.

بصفة عامة، السياسة موجهة إلى تجنيد الموارد المائية ليس كالسنوات الماضية في نمط فريد لتجنيد المياه ولكن هو تجنيد المياه التقليدية كالأمطار، المياه السطحية والجوفية وكذلك نمط جديد انطلقنا فيه منذ سنتين تقريبا أو سنة ونصف وهو تجنيد المياه عن طريق تحلية مياه البحر وبالأخص في المدن الكبرى وخاصة في الغرب الجزائري الذي يعرف منذ سنوات ندرة قوية في الأمطار حسب كل الدراسات الدولية وخاصة الدراسة الأخيرة التي

الذين يتم دفع أجورهم من خلال الصندوق الوطني للتمهين والتكوين المتواصل.

قبل أن أختتم تدخل سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، أقول بأن قطاع التكوين المهني يسير الآن قدما نحو التخصصات التي تتناسب واحتياجات السوق. ولهذا الغرض فإن قطاع التكوين المهني سوف يصدر عن قريب ولأول مرة في تاريخه وثيقة هامة تتعلق بأعداد المتربصين الذين تم تكوينهم والذي بلغ عددهم 192.000 شابا وشابة حاملا شهادة التكوين المهني بحيث سيتم عرضهم على سوق العمل لأول مرة خلال شهري فيفري وجوان 2006.

قضية أخرى، لقد تشرف قطاع التكوين المهني بافتتاح رسمي ولأول مرة في دورته التكوينية 2005-2006 من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي ألقى على نقاط أوردتها على النحو الآتي:

1- إذا أريد النجاح لقطاع التكوين المهني وإذا أريد له أن يكون القاطرة التي تقود التنمية في بلادنا فإنه علينا أن نعيد الاعتبار لمعلمي الحرف من خلال تثمين الأجور ومراجعتها حتى يتمكنوا من نقل معارفهم للجيل الجديد.

2- أن القطاع بحاجة إلى مرصد يكون كأداة ضبط له وكأداة تنظيم ومتابعة ومراقبة وكذلك السهر على متابعة المواءمة بين عالم الشغل ونظام التكوين.

3 - بدءا من شهر فيفري المقبل - إن شاء الله - سيغلق قطاع التكوين المهني كل التخصصات التي لا تتماشى واحتياجات الاقتصاد الوطني.

ولهذا طلبنا من السادة الولاة على المستوى الوطني أن يقوموا بمراسلة الوزارة فيما يخص الخصوصيات التي تتميز بها كل ولاية وأن يقترحوا على الوزارة التخصصات التي تحتاجها السوق المحلية.

4- إننا ندفع لكل متربص عن طريق التمهين منحة شهرية تقدر بـ 1500 دج وقد أشار السيد فخامة رئيس الجمهورية في خطابه يوم 24 سبتمبر الماضي إلى ضرورة مراجعة هذه المنحة بالزيادة في السنة المقبلة كما أشار أيضا إلى مراجعة الرسم على قطاع التمهين والرسم على التكوين المتواصل؛ حيث إن

وبداية 2008 وهذه السدود الخمسة الجديدة المسجلة في البرنامج منها سدان أحدهما تابع للمركب الضخم ببني هارون والذي سوف نبدأ باستغلاله في نوفمبر أو ديسمبر 2006، وسد بوسياة الذي سوف يساعد سد بني هارون، سد أوركيس بولاية أم البواقي ليساعد مياه بني هارون في السير إلى أوركيس، وهناك سد آخر في الحدود التونسية وهو سد الصفصاف، والسد الرابع في ولاية جيجل بمنطقة كيسير بالضبط، والسد الخامس بكاف الدير ما بين ولايتي الشلف وتيبازة وإضافة إلى هذه السدود الخمسة هناك 12 سدا سوف تُستلم في أواخر 2007 بداية 2008 - كما سلف الذكر - حتى نصل في سنة 2008 إن شاء الله إلى 69 سدا بالضبط على المستوى الوطني، أنظروا إلى القفزة من 47 سدا سنة 2000 إلى 69 سدا في أواخر سنة 2007! باستطاعتنا أن نعتبر هذه القفزة قفزة جد معتبرة مقارنة مع الكثير من دول العالم.

وكذلك حاولنا في نظام البرنامج القادم أن نطلق في الأشغال بقنوات جرّ المياه ومحطات تصفيتهما في كل السدود المنجزة والتي لم تُستعمل وهذا حتى نتمكن من استغلالها أو حتى نحتاط بها للسقي الفلاحي.

أما بالنسبة للسدود الجديدة التي سُجلت في هذا البرنامج فكلها انطلقت بها الأشغال مع مشروع السد الذي يتماشى مع مشروع قنوات جر المياه حتى لا ننجز السد ونبقى ننظر إليه!! وكمثال: ثاني أكبر سد أنجز واكتملت به الأشغال والذي سيستغل في سبتمبر أو أكتوبر 2007 هو سد "كدية أسردون" والذي يبلغ حجمه 750 مليون م<sup>3</sup> وهذا السد بإمكانه تجميع هذه الكمية لأن واد يسر والأودية التي تصب في هذا السد كلها أودية ذات سيولة متواصلة لمدة تتراوح بين ستة أو سبعة أشهر في السنة وبهذا يُعتبر ثاني أكبر سد بعد سد بني هارون ودوره هو تموين جنوب ولاية تيزي وزو وجزء من ولاية مسيلة وجزء من ولاية المدية وجزء من ولاية البويرة.

إنطلقنا في فتح الأظرفة بالنسبة لجرّ المياه من سد "كدية أسردون" حتى بوقزول بمسافة 198 كلم

قامت بها هيئة تابعة للأمم المتحدة (Le plan bleu) التي تبين بأن البحر الأبيض المتوسط وبالأخص في الغرب الجزائري مازال يعرف نقصا في الأمطار. وهذا ما جعلنا نوجه الكثير من الاستثمارات عن طريق المكتب لإنجاز وحدات لتحلية مياه البحر حتى نصل إلى 650.000 م<sup>3</sup> يوميا بالنسبة للشطر الغربي فقط، وحدتان بتلمسان ووحدة بعين تموشنت ووحدة بوهراون ووحدة بأرزو انطلقت بها الأعمال وأخرى بمستغانم إضافة إلى هذا هناك وحدة بدواودة غرب العاصمة ووحدة داخل الجزائر العاصمة بالحامة وأخرى بكاب جنات ووحدة بعنابة وأخرى بسكيكدة وكلها طور الإنجاز.

والنمط الجديد كذلك لتجنيد المياه هو إعادة استعمال المياه القذرة بعد تصفيتهما وهدفنا إن شاء الله هو الوصول - حسب المشاريع التي انطلقت ميدانيا والتي سوف تنطلق خلال هذا الشهر والشهر المقبل - إلى 52 وحدة لتصفية المياه القذرة المصفاة على المستوى الوطني؛ هناك وحدات جديدة وسنعود إلى (Réhabilitation) حيث نصل إن شاء الله سنة 2008 - 2009 إلى رسكلة تقريبا 600 مليون م<sup>3</sup> من المياه القذرة بعد تصفيتهما وتوجيهها مباشرة إلى الفلاحة.

أما بالنسبة لسياسة تجنيد المياه عن طريق السدود فقد قدمت بعض الأرقام في المجلس الشعبي الوطني وأجدد تقديمها اليوم؛ وهو أننا إذا قارنا مثلا بسنة 2000 حيث كانت الجزائر تحتوي على 47 سدا ووصلنا بالضبط خلال هذه السنة إلى 57 سدا منجزا وهذا بعد استلام سد سيدي امحمد بن طيبة بولاية عين الدفلى في الشهر الماضي، وفي ظرف سنة فقط من نوفمبر 2004 إلى نوفمبر 2005 استلمنا خمسة سدود والتي أصبحت تجند نصيبا من المياه، إضافة إلى هذا لدينا برنامج 12 سدا والتي يدخل حاليا منها 05 سدود في البرنامج الجديد 2005 - 2009 وكلها تم الانطلاق فيها بإعلان المناقصات حولها وسوف تنطلق بها الأشغال إن شاء الله في أواخر ديسمبر 2005 أو أوائل جانفي 2006.

كل هذه السدود تتم بها الأشغال في أواخر 2007



بالقضية لإعادة الاعتبار بالنسبة لشبكة المياه لأنه عموماً هناك على مستوى شبكة توزيع المياه لدينا وبالأخص في المدن الكبرى تسربات للمياه تتراوح ما بين 20% إلى 40%. علماً أن المقياس المقبول دولياً يتراوح بين 10% و15% ولكن إذا تعدت 20% فسوف نقع في مشكل وهو أننا نضيع أموال استثمارنا وهذا ما تركنا ننطلق في سياسة إعادة الاعتبار بالنسبة لهذه القنوات؛ ولكن الإشكالية الكبيرة زيادة على إعادة الاعتبار هي تسيير شبكة المياه ولا داعي للدخول في التفاصيل، تكلمت عدة مرات عن 48 بلدية تقريباً على المستوى الوطني حيث لا يسدد المواطنون بها مستحقات المياه أو يدفعون من 400 دج إلى 1200 دج سنوياً وهذا لا يوصلنا إلى بعيد، فلا بد أن تكون هناك سياسة جديدة، والمشكلة ليست في السعر، فلو سدد كل المواطنين مستحقات المياه فلا داعي للزيادة في التسعيرة فلا بد أن نبدأ في التحكم شيئاً فشيئاً في التسيير وهذا ما جعلنا ننطلق في نمط جديد بالنسبة للتسيير بعد إصدار القانون الأخير وهذا النمط هو التسيير المفوض (La gestion déléguée) بالنسبة للمدن الكبرى وأظن أن هذا المشكل سيحل قريباً في الجزائر العاصمة وفي شهر ديسمبر سوف يكون (Un appel à la concurrence) بالنسبة لتسيير المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران وعنابة.

كذلك بالنسبة لتصريف المياه، تحدثت قبل قليل عن 52 محطة الخاصة بتصريف المياه والتي لا بد أن نُجزها ويُشرع في استغلالها وحالياً وصلنا إلى إعادة الاعتبار لـ 22 منها والباقية هي في طريق الإنجاز ومعظم المدن وكذلك معظم (Les bassins versants) الخاصة بالسدود، فكل المدن التي تصب مياهها مباشرة في السدود خصصت لها محطة لتصفية المياه القذرة من أجل استرجاعها واستغلالها مباشرة في (Des périmètres) لما تكون (Une steppe) نضع (Des périmètres).

هذا ما انطلقنا في الأشغال به على مستوى كل المدن دون أن ننسى أننا في السنوات الماضية كنا نوزع تقريباً 57 مليون م<sup>3</sup> من المياه القذرة في البحر

تقريباً لإيصال 80.000 م<sup>3</sup> يومياً وهذا لنسمح مستقبلاً بإنشاء أو خلق هذه المدينة التي حلمنا بها منذ سنوات فمادام الماء غير موجود فمن غير الممكن أن تنشأ هذه المدينة وهذا المشروع فقط هو الذي سوف يسمح بهذا الشيء.

كذلك بالنسبة للمشاريع الكبرى وقد تكلمت عن بني هارون وكدية أسردون وسأتكلم عن سد تاقصبت الذي انطلقت به الأشغال ومياهه ستصل إلى الجزائر العاصمة - إن شاء الله - في أواخر 2007، الأعمال به جارياً حالياً لتتعلق المياه من سد تاقصبت الذي استفادت من مياهه مدينة تيزي وزو في جويلية الماضي تقريباً وعن قريب ستستفيد منه عزازقة وفريجة ثم بعدها الناصرية، بومرداس، الجزائر العاصمة وهكذا بإمكاننا أن نعتبر ما جندت من إمكانيات حول الجزائر العاصمة أننا سنصل في 2007 إلى تجنيد ما يقارب 1.300.000 م<sup>3</sup> يومياً بالنسبة لولاية الجزائر وهكذا بإمكاننا ضمان تموينها بالمياه الصالحة للشرب نهائياً.

المشروع الكبير الرابع (Les produits structurants) هو المشروع المسمى (MAO) فهناك سدان على مستوى ولاية مستغانم، سدّ على واد الشلف وسد خزان على مستوى قيرادة وجرّ المياه عن طريق (Adduction) بمسافة 98 كلم إلى مستغانم، أرزيو وهران وكذلك وحدة كبيرة خاصة بتصفية المياه، وهكذا بإمكاننا أن نعتبر بأنه بالنسبة لهذه المشاريع الكبرى فالأمور بها لم تبق حلماً كما كانت سابقاً ولكنها سوف تُنجز ميدانياً وسوف تُستغل تماماً لأن كل السدود بها قنوات جرّ المياه الخاصة بها.

أمّا بالنسبة للنقاط الأخرى فسأمرّ عليها (الله غالب) لأن الوقت ضيق قليلاً وأمر إلى قضية توزيع المياه لأنه من المستحسن أن يحلّ مشكل تجنيد المياه ولكن الأحسن والمستحسن هو تصليح الأمور بتوزيع المياه (La distribution) التي تعتبر حقيقة مشكلاً عويصاً بالنسبة لمدننا، فقد انطلقنا في سياسة إعادة الاعتبار لشبكة توزيع المياه على مستوى بعض المدن كالجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة. وهناك في البرنامج الحالي 12 مدينة معنية

للمحيطات الكبرى المسقية (Les périmètres irrigués) على المستوى الوطني بـ 80.000 هكتار ولكن لدينا 42.000 هكتار سوف تستلم قريبا وهي في طريق الإنجاز إلى 31 ديسمبر من الشهر القادم.

ولدينا كذلك - وهذا شيء ملموس ميدانيا ومحقق - 79.594 هكتار في طريق الإنجاز. وهذا ما يسمح لنا أن نجتاز من 80.000 هكتار حاليا إلى 213.000 هكتار من المساحات المسقية خلال ثلاث سنوات كأقصى حد.

أما بالنسبة لـ (Les retenues collinaires) فهي حاليا تقدر بـ 78 في طريق الإنجاز منها 23 سوف تستلم في هذا الشهر والبقية في أواخر 2007. أما بالنسبة للبرنامج الجديد فقد سُجّلت فيه تقريبا 51 حاجزا مائيا بعضها تنجز خلال 2006 والبعض الآخر في 2007.

زيادة على هذا - من الممكن أن أكون قد أغفلت ذكر مشاريع كبرى تدخل في إطار قضية تصريف المياه - هناك مشروعان كبيران وهامان جدا: مشروع في ورقلة ومشروع في الوادي لمكافحة تصاعد المياه، وكما تعلمون فإن هذين المشروعين إنطلاقا حقيقة ميدانيا منذ سبتمبر، مشروعان كبيران وضخمان وقيمتها عالية، تقوم بإنجاز مشروع ورقلة خمس شركات أجنبية ووطنية ونفس عدد الشركات تقوم بإنجاز مشروع الوادي وسوف تتم الأشغال بهما في أواخر 2007 بداية 2008.

أما بالنسبة للنظرة المستقبلية فهناك مشروعان هامان كذلك في برنامج 2005 - 2009 ولكن قدما مؤخرا إلى الحكومة ووافقت عليهما تقريبا ومشروع هام جدا بالنسبة للهضاب العليا وهو إعادة الاعتبار لسدين غير محسوبين ضمن السدود الـ 57 السالفة الذكر: لدينا سد إراقن في ولاية جيجل وسد إغيل أمذا المستغلان لتوليد الكهرباء (C'est des barrages hydroélec- وهناك مشروع وافق عليه رئيس الجمهورية والحكومة، وسوف يسجل عن قريب إن شاء الله في البرنامج الإضافي لأن الدراسة تمت لاستعمال هذه المياه وإيصالها عن طريق ثلاثة سدود جديدة أخرى (Des barrages réservoirs avec des adduc-

وهذه كارثة! فالبرنامج الذي انطلقنا فيه، وحسب ماهو في الميدان سيُنجز - إن شاء الله - ولا بد أن نجد له تقريبا 600 مليون م<sup>3</sup> من المياه القذرة بعد تصفيتها لإعادة رسكلتها في الفلاحة حتى لا نقع في المشاكل التي عرفناها في السنوات الماضية والتي عشتها رفقة عدد من الإخوة حين كنت واليا. كذلك وجدنا حلا لمشكل التسيير، فمن الجانب المالي أعطيكم مثالا: تكاليف النقل بالنسبة لتصفية المياه القذرة تقدر بـ 08 دج للمتر المكعب، أما تصفيتها فتكلف 12 دج للمتر المكعب، وبصفة عامة يكلف المتر المكعب من المياه القذرة المصفاة 22 دج ونحن نطلب من المواطن حاليا 10، 02 دج للمتر المكعب! إذن أنظروا إلى الفرق الكبير! ولكن لا عليه فالدولة تتكفل نسبيا بالفارق.

أنشئ الديوان الوطني لتصريف المياه (L'assainissement) وكلما أنجزت محطة تدخل في (Le contrat de réalisation) يكون من إنجازها مسؤولا عنها وعن تسييرها لمدة تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات وهذا حتى لا نقع في المشاكل التي عرفناها في السنوات الماضية، والديوان الوطني لتصريف المياه هو من يأخذ في آخر المطاف تسيير هذه المحطات على عاتقه حتى لا نتركها للبلديات لأن إمكانياتها ضعيفة ومن غير الممكن لها تسييرها ونحن نرى حاليا أننا ندرس نمطا جديدا بالنسبة لتسييرهم حتى نمكّنهم من الديمومة في التسيير.

أما بالنسبة لـ (Les retenues collinaires)، وقد تطرق بعض الإخوة لقضية المياه الفلاحية، وحقيقة، اضطررنا في السنوات الماضية ومازلنا مضطرين إلى إعطاء الأولوية لتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب (الله غالب) وللضرورة أحكام، ولكن بدأنا نسترجع أمورنا تدريجيا وكمثال على ذلك السد الأخير الذي استلمناه في ولاية عين الدفلى وهو سد سيدي امحمد بن طيبة الذي وجهناه مباشرة للفلاحة وبصفة عامة للمحيطات، لأن هذه المنطقة - حقيقة - فلاحية والأمور بها سائرة كما ينبغي.

ولتكونوا على دراية تامة، سأقدم لكم أرقاما فقط: إلى حد اليوم؛ تقدر المساحة الإجمالية بالنسبة



أتمنى أن أكون قد أجببت بصفة عامة عن كل الأسئلة وأعطيتكم نظرة عامة حول القطاع، شكرا سيدي الرئيس وشكرا لكم واسمحوا لي إذا كنت قد أطلت قليلا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير الموارد المائية، الكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران.

**السيد وزير السكن والعمران:** السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيدات والسادة،

خلال مناقشتكم للمشروع التمهيدي لقانون المالية 2006 تفضل بعض أعضاء مجلس الأمة بطرح انشغالات حول عدد من الملفات الخاصة باستبدال السكنات الجاهزة بولاية الشلف؛ القضاء على السكنات القصدية بمنطقة براقية والكاليتوس، إعادة إسكان العائلات المنكوبة، رفع نسبة إعانة الدولة الخاصة بالسكن الاجتماعي التساهمي والحصص غير الكافية للإعانات الممنوحة للولايات في إطار السكن الريفي.

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على الاهتمام والدعم الذي يولونه للقطاع والذي تعرفون دون شك مدى حساسيته نظرا للآثار الاجتماعية أو لمساهمته في خلق عدد كبير من مناصب الشغل.

فيما يتعلق بملف استبدال السكنات الجاهزة بولاية الشلف فإن الحكومة قد اتخذت مؤخرا قراراتين هاميين: الإجراء الأول خاص بمنح ولاية الشلف وعين الدفلى حصصا تتكون من 7000 سكن اجتماعي إيجاري والتي ستسمح بإعادة إسكان العائلات التي لم تشتت لغاية اليوم السكنات الجاهزة التي تسكنها.

إن الحصة الممنوحة تغطي كليا احتياجات هذه الولايات؛ في هذا الإطار تقرر إنجاز هذه السكنات من نمط 03 غرف أو 04 غرف بمساحة تقدر على التوالي بـ 65م<sup>2</sup> و 80م<sup>2</sup>.

حتى نوصل هذه المياه من العلةمة/ سطيف لتزويد وتحسين المياه الصالحة للشرب لما يقارب مليونين من المواطنين وكذلك لسقي 38.000 هكتارا، وهذا المشروع قد انطلقت به الأشغال وهو يسير كما ينبغي.

المشروع الثاني الذي تمت دراسته في شهر جويلية وأوت الماضيين هو إيصال المياه إلى مدينة تمنراست التي كما تعلمون تعرف مشاكل عويصة بالنسبة لتزويد المواطنين بالمياه، لأن إمكانياتها المحلية ضئيلة وضئيلة جدا فمن غير الممكن أن يكون لها حل آخر دون الحلين المتمثلين في أننا إما أن نأتي بالمياه من عين صالح أو نصعدها من عين تاي فاخترنا النزول على الصعود! فهناك مشروع قيد الدراسة وسوف يتم إن شاء الله في شهر جويلية وتمت الموافقة عليه مبدئيا وعلى انطلاقه ويتمثل في أخذ المياه إلى 70 كلم شمال عين صالح إلى مدينة تمنراست على مسافة 750 كلم تقريبا ومدة سريان المياه من عين صالح إلى تمنراست تقدر بأسبوع كامل!! هذا لأبين لكم ضخامة المشروع وضرورته وإن شاء الله وبقدرته وعونه سوف ننطلق فيه.

هناك مشاريع أخرى نتركها إلى غاية بداية تحقيقها ميدانيا منها مشروع ضخ وضخم جدا لجزائر 2009 - 2010 وهو استعمال المياه الباطنية الموجودة في الصحراء (الألبانية) والذي سوف تتم دراسته الأولية عن قريب والتي بينت أن هناك إمكانيات قوية جدا قدرت بحوالي من 30.000 إلى 40.000 مليار م<sup>3</sup>، وحاليا تعلمون أننا نستخرج من "الألبان" مليار ونصف م<sup>3</sup> سنويا فإذا كانت هناك دراسة تسمح باستغلال هذه المياه وجرها فلا تطرح أي مشكل بالنسبة للجنوب لأن هناك مليون كلم<sup>2</sup> من المياه الباطنية؛ إذن فالدراسة الحالية حول جر نصيب من المياه إلى المدن الواقعة في جنوب الهضاب العليا على مستوى جنوب النعام، جنوب الأغواط، جنوب غرداية، جنوب بسكرة؛ وهذا لنسمح حقيقة بمعيشة جديدة ونعطي حيوية جديدة بالنسبة للتطور الاقتصادي للهضاب العليا.

سيتم إسكان 1318 عائلة أي مجموع يقدر بـ 3977 عائلة من بين 8000 عائلة معنية، والباقي سيتم إسكانهم قبل نهاية 2006.

أما بالنسبة للسؤال المطروح من طرف السيد بلخير سعدي، عضو مجلس الأمة، المتعلق برفع إعانة الدولة الخاصة بالسكن الاجتماعي التساهمي والسكن الريفي؛ فإن مشروع قانون المالية لسنة 2006 لا يتضمن أي إجراء يخص زيادة في مبلغ الإعانة، كما أن الحكومة لا تنوي القيام بذلك نظرا لأهمية حجم هذه الإعانة حيث إنها تغطي نسبة ثلثي كلفة إنجاز سكن ريفي وأكثر من ثلث كلفة إنجاز سكن اجتماعي تساهمي، إضافة إلى التخفيض المطبق على القيمة التجارية للأرض العقارية بنسبة 80%.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالسؤال المطروح من طرف السيد أحمد زيان خوجة، عضو مجلس الأمة، الخاص بالحصص الممنوحة للولايات في إطار السكن الريفي، أنبأ السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أن العدد الإجمالي للإعانات الممنوحة للولايات تشمل 371.462 من بينها 96.462 خاصة بالبرنامج الجاري (LE PEC) إضافة إلى البرنامج الخماسي الذي يشمل 275.000 إعانة، وبهذا الصدد أكد لكم أن الاحتياجات المقدمة من طرف الولايات قد تمت تغطيتها تماما.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيدات والسادة،

إسمحوا لي أن أعتنم فرصة وجودي بينكم في هذا المجلس الموقر لأذكركم ببعض المعطيات الخاصة بمحتوى برنامج المليون وحدة سكنية المقرر من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 31 ديسمبر 2004، فالبرنامج الجاري (LE PEC) أي المسجل والذي هو في طور الإنجاز كان يشمل 344.000 وحدة سكنية وبعد تحكيم الحكومة؛ أضيفت إلى هذا البرنامج 690.000 وحدة سكنية في إطار البرنامج الخماسي 2005 - 2009.

يتكون البرنامج الخماسي من السكن الاجتماعي الإيجاري 120.000 وحدة، السكن الاجتماعي التساهمي 215.000 وحدة، السكن الريفي 275.000 وحدة،

فيما يخص العائلات التي اشترت السكنات الجاهزة والذي يفوق عددها 12.000 عائلة، ستستفيد من قروض بنكية قد تصل إلى مليوني دينار جزائري وتتكفل الدولة بتحمل الفوائد الناجمة عن القروض الممنوحة للعائلة المعنية. فيما يخص هذه النقطة بالذات أنبأ السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة أن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 تضمن إجراء خاصا بالتعويض، بالتغطية المالية المترتبة عن تخفيض فوائد القروض، السيد امحمد بوشورور، عضو مجلس الأمة، عبر خلال تدخله عن التحفظ حول اختيار الأرضية العقارية المقترحة لإنجاز البرنامج الجديد المتكون بالنسبة لولاية الشلف بـ 6.300 وحدة سكنية خاصة بإعادة إسكان العائلات القاطنة بالشاليهات، وسوف يتم إشعار السلطات المحلية بهذا التحفظ ولا شك أن مقاييس اختيار الأرضية العقارية سوف تكون مطابقة لمتطلبات المخطط التوجيهي للتهيئة العمران، مع الحفاظ على الطابع الفلاحي لتلك الأرضية.

فيما يتعلق بالسؤال المطروح من طرف السيد عبد الحميد مداود، عضو مجلس الأمة، أشير أن عملية القضاء على السكنات القصدية التي تمت بين سنوات 2000 و2004 قد خصت تهديم 55.859 سكا قصدية عبر كامل التراب الوطني، حيث تم إعادة إسكان العائلات المعنية في سكنات اجتماعية إيجارية لائقة وستواصل هذه العملية بنفس العزيمة.

فيما يخص الأسر المقيمة حاليا في شاليهات على إثر زلزال 21 ماي 2003 فقد تم - كما تعلمون - الشروع في عملية إعادة إسكانهم، وإليك بالأرقام تفاصيل هذه العملية:

بالنسبة لولاية الجزائر، قد تم إلى غاية اليوم إعادة إسكان 1984 عائلة ومع نهاية ديسمبر 2005 سيتم إسكان 1707 عائلة أي مجموع يقدر بـ 3691 عائلة من بين 7000 حصة مخصصة والباقي سيتم إسكانه قبل نهاية شهر جوان 2006 كأقصى حد.

بالنسبة لولاية بومرداس؛ فقد تم إلى غاية اليوم إعادة إسكان 2659 عائلة، ومع نهاية ديسمبر 2005

السكن بصيغة البيع بالإيجار 80.000 وحدة.  
إذا جمعنا البرنامج الجاري (LE PEC) والبرنامج الجديد، سنحصل على 1.034.000 وحدة سكنية ستُنجز وتسلم خلال العهدة الثانية لفخامة رئيس الجمهورية مع العلم أنه تم الحرص على توزيع عادل عبر الولايات في عملية تخصيص البرنامج الخماسي التي ارتكزت أساسا على تحقيق نسبة شغل المسكن تقدر بـ 05 مع نهاية 2009.

من جهة أخرى فقد تم أيضا الأخذ بعين الاعتبار خاصيتين تتمثلان في نسبة التعمير وحجم الحظيرة السكنية الهشة المحصاة والمقدرة بـ 500.000 وحدة سكنية في نهاية 2004، في هذا التاريخ كانت نسبة شغل المسكن تقدر بـ 05.47.

أود أن أشير - السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل - أنه منذ المصادقة على البرنامج من طرف الحكومة، فقد تم القيام بعدد كبير من العمليات على مستوى كل الولايات:

- 1- إختيار الأراضيات على أساس أدوات التعمير؛
- 2- دراسات جيوتقنية؛
- 3- تحضير الملفات الخاصة بالدراسات التقنية؛
- 4- الإعلان عن المناقصات؛
- 5- إختيار المرشحين فيما يخص السكن الاجتماعي التساهمي؛
- 6- إختيار المستفيدين بالنسبة للسكن الاجتماعي التساهمي والسكن الريفي.

وقد عرفت هذه العمليات تقدما كبيرا ومنها من استكملت نهائيا؛ وتجدر الإشارة أن كل جهود المتعاملين والمتدخلين منصبة حاليا على الانتهاء كليا من البرنامج الجاري والانطلاق الشامل والمتزامن للبرنامج الجديد، وقد أعلن عن عدد كبير من المناقصات عن طريق الصحف وكذا عبر شبكة الأنترنت كما أرسلت بعض دواوين الترقية والتسيير العقاري دفاتر الشروط إلى ممثلات ديبلوماسية أجنبية بالجزائر لجلب الشركات الأجنبية للمساهمة في هذا البرنامج.

فيما يخص انطلاق المشاريع، فإن نتائج تسعة أشهر من سنة 2005 تعطينا عددا إجماليا يقدر

بـ 242.886 وحدة سكنية انطلقت بها الأشغال. هذا الرقم الذي لم يسبق تحقيقه في الماضي، يمكن أن يبلغ مع نهاية السنة 2005 عدد 300.000 وحدة سكنية وسيتم الانطلاق في باقي البرنامج كليا خلال سنة 2006، وهكذا وبناء على التوجيهات التي أعطيت من طرف السيد رئيس الجمهورية الخاصة بالانطلاق الشامل والمتزامن لكل البرنامج الخماسي، ونظرا كذلك لتوفير التغطية المالية الكاملة لهذا البرنامج، من المؤكد أنه سيكون لهذين العاملين أثر إيجابي على إنجاز هذا البرنامج في الآجال المحددة. قبل أن أنهى مداخلتى؛ إسمحوا لي السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيدات والسادة؛ أن أشير وأؤكد أننا سجلنا تجنيدا كبيرا لوسائل الدراسة الوطنية ووسائل الإنجاز الوطنية، كما سجلنا التزاما قويا لكل الإطارات التقنية التابعة للقطاع ومساهمة فعالة للمنتخبين والسلطات المحلية، وأشكركم على حسن إصغائكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير السكن والعمران، الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية.

**السيد وزير الأشغال العمومية:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

سوف أتطرق في مداخلتى هذه إلى ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول يخص بعض الانشغالات الوطنية التي تطرق إليها الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الأمة؛ المحور الثاني بعض الانشغالات المحلية، والمحور الثالث الخاص بالطريق السيار شرق- غرب.

هذا كما تعلمون هو على عاتق الجماعات المحلية، والحمد لله في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية، لقد خصص هذه السنة مبلغ يقدر بـ 20 مليار دج كتخصيص للتكفل بالطرق البلدية والطرق الحضرية، وهذا الغلاف يعتبر ضعف الغلاف الذي تقدمت به الحكومات في المراحل السابقة، فعلا هذا الغلاف لن يغطي كل الاحتياجات لكنه غلاف محفز وهام نبدأ به والبقية - إن شاء الله - سوف تدعم من خلال قوانين المالية المتتالية، المهم هو أن هذا المشروع سوف يُدعم من خلال برنامج فخامة رئيس الجمهورية في إطار برنامج صندوق الجنوب وكذلك في إطار برنامج صندوق الهضاب العليا حيث يتم التكفل بالطرق البلدية والطرق الحضرية بشكل جاد وملمس وهنا يصبح لدينا تناسق وتلاؤم مابين الطرق الوطنية والطرق الولائية والطرق البلدية والطرق الحضرية ولله الحمد.

هذا بشكل مختصر جدا فيما يخص المحور الأول والمحور الثاني.

الآن نتطرق إلى المحور الهام والذي يعتبر المحور الحيوي والمحور الاستراتيجي الخاص بالطريق السيارة.

بكل صراحة وبكل وضوح أتمنى أن يعود جزء منكم هنا بالذاكرة؛ تعلمون أن الطريق السيارة شرق - غرب (L'autoroute est-ouest) برمج منذ 1963 وكان مشروع سنوات، المشروع الحلم، وقد أصبح اليوم واقعا! فالإرادة السياسية، بل أقول تبقى للتاريخ، إنه قرار تاريخي أن يُعطى غلاف مالي لكل الطريق السيارة شرق - غرب من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية وهذا يُسجل بأحرف من ذهب، وقائد هذا المشروع والذي أُلح عليه والذي وضع بصماته عليه هو فخامة رئيس الجمهورية.

إنن كما ذكرت، فإن هذا المشروع ينال ويحظى بمكانة خاصة في إطار التمويل، ضف إلى ذلك أن هذا المشروع هو مشروع استراتيجي حيوي وليس فقط مشروعاً ذي بعد وطني، بل لديه بعد وطني وبعد مغاربي لأنه جزء من الطريق المغاربي الذي يبلغ طوله 7000 كلم، وكذلك له بعد إفريقي لأنه يربط

بداية، بدوري أتقدم وأغتتم هذا المنبر لأبادلكم نبل الشعور ونبل التقدير والشكر على كلمات التشجيع والتحفيز فيما يخص الجهود المبذولة في القطاع.

تكلمتم في إطار الانشغالات الوطنية عن الطريق الوطني رقم 95 يعني بولاية سيدي بلعباس والذي يربط هذه الأخيرة بعين تموشنت؛ هذا الطريق الوطني رقم 95 الذي يبلغ طوله 115 كلم، أبشّر الأخ عضو مجلس الأمة، على أن كل هذا الطريق مُتكفل به في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية 2005 - 2009. إذ إن 90 كلم أي من حدود عين تموشنت إلى رأس الماء مأخوذة بعين الاعتبار في إطار أشغال التحديث و25 كلم المتبقية مأخوذة في إطار إعادة التهيئة، والانطلاقة الفعلية لكل هذا المشروع أي 115 كلم للطريق الوطني رقم 95 كليا في نهاية 2005 ومقطع آخر في بداية سنة 2006 والملف مُتكفل به نهائيا وبصورة جادة.

كذلك هناك انشغالات خاصة بالطريق الوطني رقم 44 والطريق الوطني رقم 44 "أ"، "ب"، وكذلك بعض الانشغالات الخاصة بولاية سكيكدة؛ نفس الشيء، فبخصوص الانشغالات كذلك أطمئن الأخ عضو مجلس الأمة على أن هذه الانشغالات مُتكفل بها في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية 2005 - 2009، كان هناك جزء من التمويل ينقص، ولكن والحمد لله في إطار الديناميكية الجديدة وكذلك في إطار التعامل والتعاون مع وزارة المالية ومصالحها؛ تم التكفل بكل التمويل الخاص بهذه المشاريع.

هذا بشكل مختصر بعض المحطات الخاصة ببعض الانشغالات بما فيها ميناء القل... إلخ.

هناك انشغالات أخرى محلية في عدة ولايات تطرق إليها الأعضاء، أُلخصها في جملة واحدة وهي أن كل الطرق الوطنية والطرق الولائية إن على مستوى الصيانة أو التوسيع أو على مستوى فك العزلة أو في إطار القضاء على النقاط السوداء؛ متكفل بها في إطار هذا البرنامج.

بقي سؤال آخر خاص بالطرق البلدية والطرق الحضرية (Les chemins communaux et la voirie urbaine).



3- يجب أن ينجز في الآجال المحددة والموضوعية وفقا للمقاييس الدولية؛ طريق كهذا طوله حوالي 1.300 كلم ما تبقى هو حوالي 1000 كلم، فالخبراء الوطنيون والأجانب الذين أجرينا معهم محادثات وفي إطار دراسة جادة دامت عامين ونصف العام، توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه بإمكاننا إنجازها في مدة 40 شهرا، إذا كانت الوسائل في مستوى المقاييس، إذن حدد هذا الطريق في دفتر الشروط ومدة إنجازها هي 40 شهرا يعني من يومنا هذا إلى آفاق 2009 سيتم إنجاز هذا الطريق السيار من الحدود إلى الحدود بإذن الله؛ إنه أمر في متناولنا. ومن بين الشروط المفروضة على الراغبين الذين تقدموا لإنجاز هذا المشروع أن يكونوا في مستوى حجم هذا المشروع لأنه يتطلب التحكم (La maîtrise) ومواد بناء كثيرة، ووسائل إنجاز قوية ونتيجة لهذه العوامل ارتأينا إجراء مناقصة دولية كتلك التي أبرمت في إطار توزيع المياه بالجزائر العاصمة مثلا. قلت كل هذه الشروط - بطبيعة الحال - تعطينا المسؤولية وتحملنا أمام التاريخ وأمام الله وأمام الأمة على أن نحرص على متابعة العملية لأن هذا الطريق السريع ليس بالمشروع البسيط أو الهين، لا نعتبره (Bricolage) أو أن ندع المستثمر يجري تجاربه عليه أو أن نقوم نحن بإجرائها، فلو أخذناه بهذه البساطة وفق الوسائل الوطنية البحتة، نقول لا عليه، يمكننا إعلامكم عند رفع بعض الشروط، فلو نجح كل المؤسسات الوطنية بما فيها الخاصة والعمومية وأضع بين أيديهم مهمة إنجاز مشروع طريق سريع وأحدد مدة إنجازها بسبعين سنة فإن لم تكونوا على عجلة من أمركم فسنشرع في إنجازها وسنستغرق في ذلك 70 سنة بدلا من 40 شهرا، هذا هو التقييم التقني والواقع الملموس.

قلت في هذا الإطار، ومن أجله أجرينا مناقصة دولية محدودة يعني ندعو كل الشركات الكبرى المصنفة دوليا والتي بإمكانها إنجاز هذا المشروع بالمقاييس النوعية الدولية وبالطاقة اللازمة وفي مدة لا تتجاوز 40 شهرا - بطبيعة الحال - مع توفر كل الشروط.

كل شمال إفريقيا ومن خلاله تربط كل الطرقات في إطار التبادل نحو الجنوب أي نحو عمق إفريقيا، وكذلك فهو طريق متوسطي إذ يمر عبر كل الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

هذا المشروع حيوي، استراتيجي وهو مشروع هام سوف يعزز المكانة الجيوستراتيجية للجزائر، وسوف يقوي الاقتصاد الوطني وسوف يحل مشاكل اجتماعية حقيقية، سوف يوفر الشغل - بعون الله وإن شاء الله - والشغل الدائم، وسوف يخلق الثروة وكذلك يحفز الاستثمار وسوف يوفر في إطار تهيئة الإقليم (Dans le cadre de l'aménagement du territoire) هذا الطريق السيار شرق - غرب يعتبر العمود الفقري لتهيئة الإقليم إذ سوف يسمح بأن يكون هناك توازن في توزيع السكان نحو المدن الداخلية من خلال هذا المشروع الهام جدا، وبالتالي سوف يخفف ويحقق توازنا بيئيا وسكانيا وتوازنا في فتح فضاءات جديدة خاصة بالاستثمار.

إذن فهو مشروع هام جدا في هذا الإطار وسوف يخلق أكثر من 100.000 منصب شغل أثناء الإنجاز وكذلك من خلال الخدمات؛ هذا الطريق سوف تكون به 70 محطة - على الأقل - تكون فيها كل الخدمات وفق المقاييس والمعايير الدولية.

وبطبيعة الحال فإن هذا الطريق سوف يربط بطريقة مباشرة وغير مباشرة بـ32 ولاية. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى كذلك فهذا الطريق سوف يربط بموانئ الجزائر ومطاراتها، إذن تصوروا - بطبيعة الحال - الأهمية والحيوية والبعد الاقتصادي والاجتماعي لهذا الطريق السيار شرق - غرب!

تبقى الآن: ماهي شروط إنجازها؟ فعلا نسميه مشروع القرن ومشروع التحدي، فماهي شروط إنجازها؟

شروط إنجازها نلخصها في أربع نقاط:

1 - يجب أن ينجز وفق المقاييس والمعايير الدولية إذ لا نستطيع أن ننجز كل سنة طريقا سيارا! فهو يصلح لمدة قرن!

2 - يجب أن يتم إنجازها وفق خدمات نوعية (Un service public à la hauteur d'une autoroute de niveau)



لدينا بعض المقاطع من طريق سيار تقدر مسافته بـ 3 كلم لم يتم إتمام إنجازها في مدة أقل من 4 سنوات ونصف بمساهمة من أربع شركات وطنية كبيرة، أظن أنني سأغلق القوس في هذا الإطار لكي نكون واضحين وصرحاء ومباشرين بطبيعة الحال.

قلت كذلك ودائماً في إطار برنامج هذا القطاع فقد اعتمدنا منهجية بعد ما تحصلنا على الأموال، كان هناك الطريق السيار الأول شرق - غرب والطريق السريع الثاني والثالث والرابع، زد إلى ذلك الطرق الجانبية فهناك الطرق الوطنية، الولائية، البلدية والحضرية؛ قلت فالطريق السيار شرق - غرب يمثل فقط من مشاريع قطاع الأشغال العمومية و يبقيان للشركات الوطنية العمومية والخواص، فالطريق السيار الكامل يمثل الثلث فقط، وبالتالي وفي نفس الإطار ماذا يمثل الثلثان؟ يبرمج مستقبلاً وبالتحديد ما بين سنة 2005 - 2009 في إطار التدعيم أو التهيئة أو استحداث الطرق حوالي 17.000 كلم على مستوى التراب الوطني ولدينا 500 كلم طرقاً سريعة.

الطريق السريع الثاني زرادة - بودواو والطريق السريع الثالث تيبازة - برج منايل والطريق السريع الرابع خميس مليانة بولاية عين الدفلى، البرواقية بولاية المدية، صور الغزلان بولاية البويرة، سيدي عيسى بولاية المسيلة إلى غاية ولاية برج بوعرييج، ضف إلى ذلك بعض الطرق الجانبية، وكذلك الطريق الصحراوي رقم 01 الرابط بين العاصمة وولاية عين قزام وصولاً إلى الحدود مع دولة النيجر.

ضف إلى ذلك الطريق الوطني رقم 03 يبدأ من حدود دولة النيجر وبالتحديد من ولاية جانت إلى ولاية سكيكدة مروراً باليزي وورقلة.

زد إلى ذلك الطريق الوطني رقم 06 بدءاً من أدرار مروراً بتندوف، بشار، النعامة إلى غرب البلاد وبالتحديد إلى شمال غرب البلاد.

كل هذه المشاريع ضخمة ننتظر من يبادر بإنجازها، ضف إلى ذلك بطبيعة الحال مشاريع تتعلق بـ 17 أرضية مطار تستدعي التدعيم وفق المتطلبات وبالمقاييس الدولية الحالية، وتعلمون أن أرضية مطار إن لم تهيأ وفق ما تنص عليه القوانين

أردت فقط أن أنبه وأرفع اللبس؛ في حقيقة الأمر إن قمنا بإجراء مناقصة دولية محدودة لوحدها أو أعلننا عن مناقصة دولية ووطنية، لاشيء يتغير لماذا؟ لأن مشروعاً كهذا يتطلب مساهمة شركات دولية ضخمة معترف لها على المستوى الدولي بالكفاءة والدراية التامة في هذا المجال لكي تقوم بإتمام إنجاز هذا المشروع وفي مدة 40 شهراً يعني (On ne bricole pas) فالأمور واضحة - بطبيعة الحال - وفي هذا الإطار أريد أن أوضح أمراً فنحن لم نقص الشركات الوطنية عمومية كانت أم خاصة من هذه المناقصة، لأنه يحق لهذه الأخيرة أن تشارك في هذا المشروع من خلال الشراكة (Le partenariat) أو المناولة (La sous-traitance) فالباب مفتوح ودفتر الشروط ينص على ذلك ولا نجد أي إشكال.

ضف إلى ذلك وفيما يخص دائماً الطريق السريع نتساءل لماذا لجأنا إلى مناقصة دولية محدودة؟ ففي وقت مضى أجرينا مناقصة دولية ووطنية خاصة بالطريق السريع الثاني للجزائر العاصمة يعني الطريق الرابط زرادة ببودواو وتبلغ المسافة بينهما 65 كلم، تم الإعلان عن المناقصة بدون تلقي ولو عرض واحد من طرف شركة وطنية لوحدها أو مجموعة من الشركات الوطنية سواء كانوا خواصاً أم عموميين، فكل من تقدم بعرض كان في إطار الشراكة أو المناولة.

إذا كان المشروع يتعلق بـ 65 كلم ودخلنا الشراكة أو المناولة فما بالكم بـ 1000 كلم التي يتطلب إنجازها مدة 40 شهراً!! أمر واضح إنه أمر واضح.

قلت كذلك ولكي أنبه إلى نقطة أخرى، فالشركات الوطنية سواء كانت عمومية أو خاصة لا تشكو من نقص في البرامج أو في الشغل حالياً بل نجد لديها فائضاً وهي تبذل فعلاً مجهودات كبيرة وأنوه من هذا المنبر بمجهوداتها.

فبالرغم من الفائض الذي نلمسه تصل في بعض الأحيان إلى حد العجز في تلبية المشاريع المطالبة بإنجازها وليس من المنطق أن نقدم لشركة تشكو فائضاً وعجزاً من إنجاز برامجها ثم نضيف لها مشاريع أخرى!

إعادة تأهيل وترقية المؤسسات الوطنية أو الهيئة الوطنية لتسيير مشروع الطرقات السريعة.

وفي نفس الإطار نجد ما يسمى باستحداث الوكالة الجزائرية لتسيير الطرقات السيارة (L'Algérienne des Autoroutes) ولسوف تستلم هذه الأخيرة المشروع، فقد نصبناها من الآن ونحن بصدد تكوين وتحضير التجهيزات وبمجرد الانتهاء من ذلك سنقوم بدورنا بتهيئة المقاطع لكي تسيير وفق الطرق العصرية ووفق المقاييس الدولية وبهذا نؤكد أن الخدمات المقدمة هي في المستوى؛ هذا فيما يخص الطريق السيار شرق - غرب، وتبقى في الأخير بعض المشاريع ومن بينها الطريق السيار شرق - غرب فيأذن الله نحن عازمون ومتوكلون على الله وعلى استعداد للتعاون مع كل المخلصين في هذا الوطن حتى نستطيع أن نرفع التحدي ونصل إلى النتائج والأهداف المرجوة.

للتذكير فقط، وفيما يخص قطاع الأشغال العمومية والحمد لله رب العالمين بدأنا نصل إلى نتائج طيبة وسأعطيكم أمثلة كواقع ملموس على ذلك: كنا مثلاً ما بين سنة 1999 إلى 2000 - 2001 ننجز ما يقدر بـ 400 كلم في السنة من صيانة واستحداث للطرقات.

تخيلوا أنه في سنة 2005 أنجزنا ما يعادل 4000 كلم إذن انتقلنا من 400 كلم سنة 1999 إلى 4000 كلم سنة 2005.

ونحن على أتم الاستعداد لننجز - بإذن الله - إضافة إلى الطريق السيار شرق - غرب ما بين 19.000 إلى 20.000 كلم من يومنا هذا إلى غاية سنة 2009، إنها مجهودات كبيرة وبرامج ضخمة تحتاج فقط إلى العقل والتخطيط بحكمة وإلى الرزانة وتحتاج كذلك إلى المسؤولية والشفافية وخاصة إلى تظافر المجهودات في هذه المشاريع وخاصة الطريق السريع الذي نحن بصدد التكلم عنه فهو ليس بمشروع وزير أو وزارة بل هو مشروع الأمة والوطن والدولة، وبالتالي أحرص على إلزامية تظافر الجهود وبالأخص جهود الجميع حتى نكون ويكون كل واحد منا قد ساهم في بناء لبنة إيجابية

والتنظيمات الجديدة التي أقرتها (L'OAIC) المنظمة الدولية للطيران المدني فستمنع طائراتك من الإقلاع والخط في المطارات بسبب عدم توفر شروط الصيانة والوقاية.

قمنا باعتماد برنامج إعادة تأهيل خاص بـ 17 مطارا وكذا بناء 4 مطارات جديدة وهذا المشروع متكفل به في برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

توجد هناك مشاريع تتعلق بـ 20 ميناء مزدوجا أو ميناء صيد بحري على مستوى التراب الوطني، منها 5 موانئ جديدة للصيد البحري موزعة على الشريط الساحلي، إذن هذا فيما يخص هذه المشاريع الهامة والضخمة المتعلقة بمجال الأشغال العمومية وتبقى بطبيعة الحال قضية إنجاز الطريق السيار شرق - غرب.

وكما أعلنت عنه منذ حين فقد قمنا بإجراء مناقصة دولية حددت مدة تقديم العروض بـ 3 أشهر وبإذن الله سنكون قد توصلنا بداية شهر جانفي إلى مرحلة اختيار المجمععات الهامة القادرة على تسيير وإنجاز هذا المشروع في مدة 40 شهرا.

إن هذا المشروع مقسم إلى ثلاثة مقاطع هامة: بالنسبة لمقطع الشرق يبدأ من ولاية برج بوعريبيج وصولاً إلى حدودنا مع دولة تونس وتقدر مسافته بـ 339 كلم، أما مقطع الوسط وهو محدد ما بين ولاية برج بوعريبيج وولاية شلف وتقدر مسافته بـ 169 كلم، وآخر مقطع هو مقطع الغرب من شلف وصولاً إلى الحدود مع دولة المغرب الأقصى وتبلغ مسافته 359 كلم، فكل هذه المقاطع الثلاثة تضمها مناقصة واحدة وبإمكان كل الشركات الدولية - في إطار الشراكة مع الشركات الوطنية - المشاركة في مقطع أو مقطعين أو ثلاثة مقاطع فالأبواب مفتوحة في هذا الإطار، وأنبه كذلك أنه لإتمام الإنجاز في الأجل المحددة أي 40 شهرا يتعين على كل الورشات - في دفتر الشروط - أن تنطلق بالعمل في نفس الوقت في كل مقطع من المقاطع وهناك من 7 إلى 10 ورشات، وبهذا نستطيع - بطبيعة الحال - أن نكون في الموعد بإذن الله.

ضف إلى كل هذا - وبطبيعة الحال - ستم عملية

البيداغوجية والاحتفاظ، وإني أقول لكم فقط إننا قد حققنا خلال الخمسة أعوام الماضية إنجاز 20% مما أنجزناه منذ سنة 1962 وإننا ننوي في الخمس سنوات المقبلة أن ننجز ما لا يقل عن 1000 إكمالية و500 ثانوية و500 حجرة أو قاعة للرياضة وإلى غير ذلك من الإمكانيات التي ستمكنا - أقول التي ستمكنا - من تغطية كل حاجيات البلاد لمدة عشرين سنة.

إخواني، لقد قدرت ميزانية التجهيز لهذا العام أكثر من 40 مليار دينار أي 40.2 مليار دينار لإتمام البرامج الموضوعية في طور الإنجاز أي 142 إكمالية 40 ثانوية وما يقارب 2000 حجرة للدرس، 340 مطعم، 99 نصف داخلية و36 داخلية و200 حجرة للرياضة مخصصة بالتحديد لهذه السنة وهي في طور الإنجاز.

زيادة على ذلك إخواني، إننا سننطلق في إطار برنامج جديد يقدر بـ 63.3 مليار دينار سيمكنا هذا العام من الانطلاق في برنامج جديد مكون من 1553 حجرة درس، 353 إكمالية، 54 ثانوية، فقط لإجراء عملية المقارنة فقبل سنة 1998 كان يعطى لقطاع التربية إمكانية إنجاز ثلاث ثانويات فقط في العام وبالنظر للسنة الماضية فقد منح لها إمكانية إنجاز 55 ثانوية.

إخواني، طبعاً حينما نجمع ما هو في طور الإنجاز ونضيف له ما شرع في إنجازه هذا العام نتحصل العام المقبل أي سنة 2006 على أكثر من 500 إكمالية في طور الإنجاز، 94 ثانوية في طور الإنجاز و3500 حجرة درس في طور الإنجاز.

تلاحظون أن عدد حجرات الدرس أصبح أقل مما كان عليه في الماضي، لماذا؟ لأننا إخواني من يومنا هذا إلى غاية سنة 2008 سنتنقل مدة الدراسة في الابتدائي من 6 سنوات إلى 5 سنوات بمعنى أننا نجد أنفسنا أمام 19 ألف حجرة درس شاغرة ولذلك نتنبأ أن يصل عدد التلاميذ في المدرسة الابتدائية إلى أقل من 30 تلميذ في القسم ما بين سنتي 2008 و2009 وأن الأقسام الأخرى ستستعمل للتعليم التحضيري الذي انطلقنا في

في صرح هذا الوطن كل الوطن، الجزائر، والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** إن شاء الله.

شكراً للسيد وزير الأشغال العمومية والكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية.

**السيد وزير التربية الوطنية:** بسم الله والصلاة

والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السادة الوزراء،

السادة الحضور،

أشكركم جزيل الشكر على العناية التي منحتها لقطاع التربية بتفضلكم بطرح الأسئلة، وإني أعلم كما يعلم الجميع أن قانون المالية هو محطة أساسية في تاريخ بلادنا لأنه يعطي للحكومة الإمكانيات الأساسية لتجسيد برنامجها على أرض الواقع.

فيما يخص قطاع التربية، إن قانون المالية يعطينا الإمكانيات المادية لتطبيق الإصلاح ولتمكينه أن يعيش وتطبيقه وإنه - كما تعلمون - يعيش سنته الثالثة.

إخواني، قطاع التربية من القطاعات الهامة على مستوى الوطن وإن الدولة أعطته إمكانيات جبارة تستحق التنويه بها اليوم أمام الملا، كيف لا وإن الدولة قد خصصت هذا العام 262.2 مليار دينار أي ما يقارب 20% من ميزانية تسيير الدولة مقارنة بسنة 1999 عندما كان الغلاف المالي المخصص لقطاع التربية لا يفوق 127 مليار دينار أي في مدة خمس سنوات ضاعفنا مرتين ميزانية قطاع التربية.

إخواني كما قلت، يمثل قطاع التربية كذلك ثمانية ملايين تلميذ في مؤسساتنا التربوية وأكثر من 500 ألف أستاذ وعامل في قطاع التربية متواجد بأكثر من 23 ألف مؤسسة منها 17 ألف مدرسة ابتدائية وأكثر من 4200 متوسطة أو إكمالية وما يقارب 1500 ثانوية.

إخواني، زيادة على ذلك إن ما تقوم به الدولة من إنجازات وإن الأسئلة التي طرحتموها في محلها وقلتم بأننا وإلى حد الآن مازلنا نشكو نقص الأماكن

من أننا قد انطلقنا في هذا الأمر منذ زمن وبالتحديد منذ ثلاث سنوات.

ظهر هذا العام أمر جديد وهي عملية تجديد الأثاث المدرسي الذي لم نعتن به تماما في الماضي، تطبيقا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية، فالشيء الذي لاحظته عندما قام بعملية تفقد وزيارة عمل إلى الولايات هو أن هذا الأثاث قد تجاوزته الأحداث ولم يصبح لائقا للاستعمال ولذلك فقد خصصت الحكومة لهذا الباب 3.6 مليار دينار لتجديد الأثاث المدرسي والجديد في الأمر أيضا هو تجديد واقتناء التجهيزات العلمية التي خصصت لها الحكومة 5 ملايين دينار.

تعملون إخواني، بأن هدف الإصلاح هو ضرب التسرب المدرسي ومن خلال الإصلاح نريد الآن أن نصل بالقافلة التي تدخل السنة الأولى ابتدائي إلى غاية السنة التاسعة ونصلها بنسبة 90% ولن تكون نسبة التسرب إلا 10% وهذا الأمر إجراء معمول به عالميا وعلى سبيل المثال في فرنسا نسبة التسرب هي 11%؛ وصلنا حاليا إلى نسبة 67%! لماذا هذا التسرب يا إخواني؟ فلتسرب مرضان هما: التسرب من حيث الجانب البيداغوجي وأنتم تعلمون أننا قد قمنا بإصلاح وهذا هو دواء الداء.

أما الجانب الثاني للتسرب فيتعلق بالجانب الاجتماعي، فنقص عدد المؤسسات التربوية وقد وافيناكم قبل حين بكل المجهودات المبذولة من قبل الدولة.

ثانيا: يجب أن ننشئ كذلك المطاعم المدرسية لأن الوضع الاجتماعي يجبر التلميذ على الانتقال في بعض الأحيان عشرات الكيلومترات وحينما يصل لا يمكنه العودة إلى بيته وحينما يجلس لا يجد الإمكانيات ليتغذى، فلا يمكننا أن نطلب من هذا التلميذ أن ينجح في آخر السنة ولذلك فإننا حاليا نسعى لحل المشاكل التالية:

- بناء المؤسسات والمطاعم؛

- التكفل بالنقل المدرسي وهذا الأمر الذي سوف أتكلم عنه الآن.

يا إخواني، فيما يتعلق بالمطاعم المدرسية، خصصت الحكومة 6.4 مليار دينار هذه السنة أي

تطبيقه السنة الماضية بـ 30 ألفا ووصل هذه السنة إلى 70 ألفا وسنتكفل مستقبلا أي ما بين سنتي 2008 و2009 بـ 630 ألف تلميذ بلغوا سن الـ 6 سنوات أي بالأغلبية الساحقة بمعنى 20% تذهب أو تحول إلى القطاع الخاص و80% إلى القطاع العمومي.

أريد أن أؤكد إخواني أن هدف الإصلاح هو أولا وقبل كل شيء المدرسة للجميع وبدون استثناء بصفة مجانية وإجبارية.

وقد وصلنا هذا العام 97% من تدرس أبنائنا و3% الباقي لا نوجه أصعب الاتهام للدولة لأنها لم تعط أماكن بيداغوجية ولكنه يرجع لبعض المشاكل المرتبطة بنمطنا الاجتماعي وعلى سبيل المثال الرحل الذين لا يمدرسون أبناءهم، وقد قمنا كذلك بإيجاد حلول مناسبة لهذا المشكل بالذات بحيث أنشأنا مدارس ابتدائية متنقلة وإكماليات وثانويات بالداخليات لأبنائنا الذين نجدهم في بعض الأحيان لا يرون آباءهم مدة ثلاث سنوات متتالية، وتتكفل بهم الدولة بما لديها من إمكانيات.

إخواني، زيادة على ذلك إن الحكومة والسيد وزير المالية مشكورا على منحنا كذلك الإمكانيات المادية للتكفل بحل المشكل الذي لا يزال مطروحا منذ سنة 1980 وهي *la loi n° 10 du 10 mai 1980 relative à la construction de terres de Chlef n'a jamais été appliquée*.

إخواني، إن الدولة قدرصت هذا العام 2.6 مليار دج للتمكن من حل المشكل جزئيا، في ولاية شلف وفي منطقة من ولاية عين الدفلى وسخرت الحكومة لمدة 5 سنوات مبلغ 8,7 مليار دينار لحل هذا المشكل نهائيا أي من يومنا هذا إلى غاية سنة 2009 إن شاء الله وسوف نتكفل بصفة نهائية بالبناء الجاهز وسيستبدل بمؤسسات ذات المستوى المطلوب.

إخواني، نلاحظ أمرا جديدا في إطار السياسة الحكومية والمتمثل في ترميم وتأهيل المؤسسات التربوية بحيث إننا نبني هنا وهناك مؤسسات على مستوى الوطن وبعدهن نتركها تضيع وإن الحكومة قد خصصت ورسدت مبلغ 7 ملايين دينار كذلك لعملية ترميم وتأهيل المؤسسات هذه السنة بالرغم



قاما بها تجاه أبنائنا وتجاه قطاع التربية بحيث إن وزارة الداخلية ومن خلال الصندوق المشترك للجماعات المحلية (Le FCCL) خصصوا 4.5 مليار دينار هذا العام لشراء الحافلات لفائدة أبنائنا بحيث إننا سنشتري أواخر هذه السنة 300 حافلة وفي سنة 2006 سنقتني 1000 حافلة جديدة وسوف نتكفل كذلك بتسيير الموارد (Le fonctionnement et les postes budgetaires) وإلى غير ذلك وهذا ما يجعلنا نرتاح شيئا فشيئا لحل المشاكل العويصة التي نتخبط فيها.

إخواني، سأتكلم الآن عن الرياضة المدرسية التي أصبحت إجبارية سواء كان ذلك بالنسبة للبنات أم للذكور، إجبارية أقول، بحيث إن امتحانات شهادة البكالوريا أو شهادة التعليم الأساسي امتحانات رسمية. إخواني، إن الدولة قد خصصت برامج وخصصت مناصب مالية ومرافق للرياضة بحيث ستبني خلال هذه السنوات الخمس 500 حجرة للرياضة وقد قلت لكم إنه تم إتمام بناء 200 حجرة هذا العام، وخصصنا مناصب مالية لهذا ولذلك أقول لكم الحمد لله، حتى الإكماليات أصبحنا نبنيها الآن بملاعب مختصة، وإن كل الثانويات التي سوف تبني مستقبلا ستترفق بقاعات للرياضة (بأتم معنى الكلمة).

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، تكلمت عن الكتاب المدرسي، إسمحوا لي أن أعطيكم نبذة تاريخية حول الكتاب المدرسي، فمنذ الاستقلال إلى غاية سنة 2003 وهذا ليس للانتقاد ولكن يجب أن نضع الأمور فوق الطاولة لكي نسعى لإيجاد الحلول المناسبة انطلاقا من المعطيات العلمية، أقول 50% من أبنائنا المتخرجين من المدرسة الجزائرية لم يمسكوا كتابا بأيديهم ويقر الإصلاح الآن أنه لكل تلميذ كتاب وفي كل المواد وعلى كل المستويات بحيث إننا هذا العام -يا إخواني- أنجزنا 42 مليون كتاب منها 34 مليون كتاب موجه لأقسام الإصلاح أي السنة الأولى والثانية والثالثة ابتدائي والسنة الأولى والثانية والثالثة إكمالي والسنة الأولى ثانوي، وأبشركم خيرا بأن الإصلاح قد تحقق

سنتكفل بمليون ومائتي ألف تلميذ أي حينما نقوم بحساب العدد الإجمالي للتلاميذ سنتكفل بـ 54% من أبنائنا الموجودين في الطور الابتدائي، أما المدن الأخرى فلن ننشئ بها مطاعم مدرسية كالعاصمة، قسنطينة، وهران لأن هذه الإمكانيات توجه فقط إلى المناطق المعوزة وإلى الولايات التي نجدها بحاجة إلى هذا، وفي بعض الأحيان يا إخواني - وكنت قد قمت بزيارة لولاية أدرار في نهاية شهر رمضان - لا حظت أن أبنائنا بولاية أدرار يستفيدون من المطاعم المدرسية 100%، أقول 100% والبعض من الولايات تستفيد كذلك من نفس الحصة؛ سأجري مقارنة: في سنة 1999 كان عدد المستفيدين هو 600 ألف أما الغلاف المالي المخصص للمطاعم المدرسية فقد قدر بـ 500 مليون دينار، انتقلنا إلى 6.4 مليار دينار أي ضربنا الغلاف المالي ثلاث عشرة مرة؛ وددت أن أقول لكم إخواني إن مجهود الدولة سيتواصل بحيث إننا سنقوم بذلك مستقبلا وابتداء من هذا العام. لقد سجلنا 300 مطعم جديد زيادة على ذلك ناهيك عن "النصف داخلي" الذي يمس الإكماليات والثانويات وكذلك الداخلي، ومن الملاحظ أن هذا الأخير قد وصل إلى حد أن بعض الولايات لازالت تشتكي نقصا في المؤسسات التربوية خاصة منها الثانويات.

أريد أن أبشركم خيرا إخواني بأن عدد البنات يفوق عدد البنين بالنسبة للطور الثانوي بنسبة 58% وبلغت نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا هذا العام 67% فتيات، جعلتني أخاف قليلا على الرجال! إخواني نتساءل لماذا أدرجت هذه الفكرة؟ لقد شاركت في باريس إثر انعقاد قمة اليونسكو في اجتماع مع الدول الإفريقية العربية وهم يشكون من هذا الداء وحينما لاحظوا أن الجزائر قد وصلت إلى حلول أصبحوا يطالبون الجزائر بـ (La recette)؛ أردت أن أقول بأن الجزائر والحمد لله قد توصلت إلى حلول ونحن فخورون بها.

إخواني، لقد تكلمت عن النقل المدرسي كذلك؛ السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية والسيد وزير المالية مشكوران على المجهودات التي



مدارسنا على كل المستويات من اقتناء هذه الوسيلة التي أصبحت ضرورية كالكتاب المدرسي خاصة ونحن نعيش في عالم معولم.

ومن خلال تجهيز مؤسساتنا التربوية انطلقنا في برمجة الإعلام الآلي منذ ثلاث سنوات وتم إقرار تجهيز كل الثانويات بدون استثناء بالإعلام الآلي من يومنا هذا إلى آخر السنة وعلى كامل التراب الوطني سواء أكان ذلك في الجنوب الكبير أم في الغرب أم في الشرق أم في الوسط.

وفي بداية سنة 2006 سننطلق بمنح وتجهيز 1000 إكمالية بالإعلام الآلي وسنواصل في المشوار إلى أن نحل بصفة نهائية هذا المشكل ويشمل المدارس الابتدائية على مدى 3 أو 4 سنوات إن شاء الله.

إخواني، زيادة على ذلك، إن اقتناء الإعلام الآلي ليس بوسيلة لحلّ المشكل نهائيا لأن المشكل الأساسي هو ربط هذه المؤسسات بالإنترنت ولذلك فقد أعطانا السيد وزير المالية وهو مشكور - هذا العام - 200 مليون دينار لاقتناء أراضية معلوماتية تجعل من قطاع التربية (Provider) أي هو الذي يربط كل مؤسساته وهذا ما يسمح لنا بجلب أموال أو أرباح لا تجعلنا دائما في حاجة إلى إعانة وزير أو وزارة المالية بالغلاف المالي المقدر بـ 200 مليون دينار.

إخواني، لقد تكلمتم كذلك عن قضية منح المناصب المالية لقطاع التربية من أجل التكفل بمادة الإعلام الآلي وفي إطار الإصلاح انطلقنا هذا العام وبالخصوص في السنة الأولى ثانوي وجعلنا من هذه المادة كمادة واحدة ومادة موجودة في جميع المستويات لأنها مادة موجودة في كل التخصصات وما نريده فعلا هو تلقين التلاميذ هذه المادة وليس فقط التلقين بل التعود على استعمالها مستقبلا لأن التخصص يأتي في التعليم العالي، ولذلك أقول إننا لا نملك أساتذة مختصين في هذه المادة بل هم مختصون في الرياضيات، الفيزياء وفي الكيمياء، فنكونهم لكي يستطيعوا - حقا - أن يستغلوا ويستعملوا هذه الآلية لصالح أبنائنا.

تكلمتم كذلك عن بعض المشاكل التي تعيشها

بنسبة تصل إلى 60% من الإنجاز.

إخواني، إن الكتاب المدرسي الآن أي هذا العام موجود بـ 110% لأن المخزون غير المباع يقدر بـ 15% فالمشكل المطروح الآن لا يقتصر على مسألة نقص الكتاب ولكنها تسعيرة أو ثمن الكتاب ولذلك فإن الحكومة ستتناول هذا الملف، ومن باب الواقع، فـ 2000 دج التي نعتبرها منحة الدخول المدرسي التي يمنحها فخامة رئيس الجمهورية لفائدة ثلاثة ملايين تلميذ والتي قدرت هذا العام بـ 6 ملايين دينار من الواقعي ومن الأفيدي أن توجه لشراء الكتب لأننا الآن في إطار الإصلاح نقول إننا ابتداء من العام المقبل إن شاء الله سنجعل من الكتاب شيئا إجباريا، لماذا؟ لأننا لا نستطيع أبدا أن نسمع التلميذ الجزائري في سنة 2005 يقول الكتاب موجود ولكن لا أملك الإمكانيات من أجل شرائه مقارنة بزميله الذي يجلس بجانبه والذي يقول لدي الكتاب ونحن في مدرسة ديمقراطية ومن خلالها نقول بديمقراطية التعليم، أي أن نمنح الإمكانيات العادلة لكل أبنائنا لكي نضمن لهم النجاح، ولذلك أقول إن الحكومة وباسمي أنا شخصا أمل أن نجعل من الكتاب المدرسي أمرا إجباريا ونسعى جاهدين لنجد له حولا لاقتنائه ومن ثمة جعله في متناول الجميع.

طرح سؤال حول قضية الكراء؛ كنا نعتقد أنها تحل لنا كل المشاكل لكن الواقع أعطانا نتائج تعاكس ما كنا نطمح إليه، بحيث إننا لا حظنا أن الكتاب المقدم للتلاميذ في بداية السنة ليس هو نفسه المسترجع من عندهم آخر السنة ولا يشبه الكتاب ونتيجة لهذا نرى أن التلاميذ في السنة المقبلة لا يرغبون في كرائه ولذلك اسمحوا لي أن أقول لكم إن العملية التي لم تعط فوائدها لن نواصل فيها ونقول لا! ونعود إلى نقطة البداية للبحث عن حلول أخرى مناسبة، من أجل ذلك ألعينا فكرة الكراء هذا العام للسبب بالذات أي لأنه لم يعط أية نتيجة.

إخواني، لقد تكلمتم عن مادة الإعلام الآلي وقد كنتم قد أنصتم للخطاب الأخير الذي ألقاه فخامة رئيس الجمهورية في تونس أين قال إننا سنتمكن

وهي مسألة تحسين الوضعية المهنية للأستاذ، إسمحو لي كلكم لأنني سأتابع إجراء هذا العام لا أقصد به التكوين الأولي الذي وجدنا له الحلول المناسبة بل أخص مسألة التأطير فلا يمكن لأي شخص اقتحام قطاع التربية إلا ذلك المتحصل على شهادة ليسانس فما فوق بحيث إننا قد أنشأنا الآن مؤسسات تربوية تابعة لقطاع التربية والمدارس العليا التابعة للتعليم العالي فيشترط في الأستاذ المدرس في الطور الابتدائي الحصول على شهادة البكالوريا + 3 وفي الإكمالي شهادة البكالوريا + 4 وفي الطور الثانوي يشترط الحصول على شهادة البكالوريا + 5 هذا فيما يخص التكوين الأولي (La formation initiale)، ماهي الحلول التي أوجدناها في حق الأساتذة الموجودين أي التكوين أثناء الخدمة؟ فمن يومنا هذا وعلى مدى عشر سنين إن شاء الله سنكون 210.000 أستاذ بحيث سينتقل هذا العدد من البكالوريا إلى الليسانس أي 95% من الأساتذة الموجودين على مستوى قطاع التربية سيكون لديهم مستوى جامعي، لأننا نعلم إخواني أن الكتب والبرامج لا تكفي وحتى الوسائل، فالقلب النابض للإصلاح هو تكوين الأستاذ ولذلك انطلقنا هذا العام بالتنسيق مع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي - وهو مشكور على الجهودات المقدمة لقطاع التربية - في تكوين 10.000 أستاذ بالمدرسة العليا للأساتذة (Les ENS) والمعاهد التابعة لقطاع التربية وسيتواصل المشوار، وقامت الحكومة بإعادة النظر في هذا الملف وخصصت له ولمدة 10 سنوات ما يقرب من 55 مليار دينار وكذا وزارة المالية قد منحتنا 1.3 مليار دج لسنة 2006 لحل هذا المشكل.

طبعاً إخواني سوف يرقى المتكونون في المستقبل من سلك إلى سلك وهذا يدخل ضمن تحسين الوضعية المهنية للأستاذ.

تكلتم كذلك عن الأجور، إسمحو لي إن قلت لكم لقد عشتم معنا الإضراب منذ سنتين واليوم الحمد لله المدرسة الجزائرية هادئة، إذ رفعت الحكومة الأجور وخاصة لأساتذة التعليم الثانوي بـ 50%،

مؤسساتنا في جنوب الوطن وبالخصوص مسألة التكيف.

إخواني، انطلاقاً من هذا العام خصصت الحكومة في ميزانية 2005 قبل 2006 غلafa ماليا يقدر بـ 500 مليون دينار والمبلغ نفسه خصص لهذه السنة لكي نشرع في إعطاء أو منح هذه المؤسسات التربوية المكيفات وسنباشر في توزيعها هذا العام إن شاء الله خاصة على الأقسام التي يمتحن بها الطلبة سواء كانت امتحانات لنيل شهادة البكالوريا أو شهادة التعليم الأساسي أو الانتقال من السنة السادسة إلى الإكمالي؛ سيتم هذا كله في قاعات ومؤسسات مكيفة والحمد لله.

لقد تكلتم كذلك يا إخواني عن المناصب المالية وأنتم تعلمون أن قطاع التربية قطاع ضخم فعدد العاملين أو الموظفين والأساتذة الموجودين في هذا العام يقدر بالضبط 503.000 مابين أستاذ وعامل منهم 171.000 أستاذ موجود في الطور الابتدائي و110.000 في الإكمالي و62.000 موجودين بالثانوي أما الباقي فهم موظفون ومسؤولون ومسيريون لهذا القطاع.

لقد جمدت المناصب المالية منذ سنة 1995 إلى أن تدخل السيد فخامة رئيس الجمهورية شخصياً في سنة 2000 وكسر هذا الجمود بحيث منح قطاع التربية عدداً من المناصب المالية، ولقد وددت أن أقول لكم إن قطاع التربية قد استفاد بما يقرب من 29 ألف منصب مالي جديد منها 6 آلاف منحت هذا العام؛ طبعاً لا نزال نشتكي إلى يومنا هذا من نقص في المناصب المالية وأقوله اليوم يا إخواني إن الحكومة ستتكفل بتخصيص مجلس مصغر للحكومة للنظر في هذا المشكل المتمثل في المناصب الإدارية، ويقدر النقص الآن على مستوى قطاع التربية بـ 30 ألف، وإن الحكومة عازمة على تحضير هذا الملف ودراسته بغية إيجاد الحلول المناسبة وتطبيقها للسنة الدراسية المقبلة.

طبعاً، لا تستطيع الحكومة حل هذا المشكل بصفة نهائية ومرة واحدة لكنها تسعى لذلك حسب الإمكانيات شيئاً فشيئاً.

أتطرق أخيراً لمشكل أدرجتموه في تدخلاتكم

بصفة أوضح عن برنامج قطاعه واليوم الحمد لله البرامج ثقيلة وثقيلة جدا وقد عبر السادة الوزراء عن ذلك منذ حين حتى يقتنع أعضاء هذا المجلس ومن خلالهم الشعب الجزائري ويتأكد الجميع أننا خرجنا من لغة الأرقام ودخلنا لغة تغيير المحيط، وهذا مهم جدا اليوم بالنسبة للمواطن.

السبب الثاني، هو أن الملاحظات التي تفضلتم بها كانت تعبر عن ثلاثة أنواع من المحاور وعلى هذا الأساس سنبنني تدخلنا المتواضع.

- الفقرة الأولى، متعلقة بمحيط الميزانية؛

- الفقرة الثانية، متعلقة بالإجراءات التشريعية؛

- الفقرة الثالثة، عبارة عن وقفات بالنسبة لبعض الاهتمامات ذات الأهمية الكبرى والمختلفة.

بالنسبة لميزانية 2006، ليست لدي النية لكي أرجع إلى ما قلته في المقدمة، لكنني أعتنم هذه الفرصة حتى أكمل خطابي وأوضح بعض الانشغالات التي طرحتموها.

الانشغال الأول، يتمحور حول طبيعة البرنامج الخماسي، وهل لديه حقيقة وزن؟ وأكثر من ذلك ماهي الخدمات التي من خلاله نقدمها للمواطن؟

يبدو أننا تحصلنا على هذا الهدف من خلال تدخلات السادة الوزراء.

الأمر الثاني، هو التوازن الجهوي من خلال الميزانية وأخذ بعين الاعتبار بصفة أوسع وأدق ونحن نعتبر أن التوازن الجهوي يغذي الأرضية الشاملة التي بنينا عليها الميزانية، ومثلما تفضل به المتدخلون في جل تدخلاتهم فإن الميزانية قابلة للتحسين والتوسيع ولهذا فضلت الحكومة من حيث منهجية العمل أن تتقدم ببرامج واضحة وشفافة مثلما قلت آخذة في نفس الوقت نسبة من الإمكانيات المالية، تعويضا لبعض النقائص هنا وهناك إن لوحظت في الميدان وذلك من خلال البرامج الإكتمالية المستمرة منذ السنوات الماضية إلى غاية سنة 2006 إن شاء الله، وقد تمت برمجة 24 ولاية لتستفيد من برامج إضافية وستزكى بزيارة فخامة رئيس الجمهورية كما عودنا عليه.

أما فيما يخص الانشغال الثاني، فهو يتمحور

علما أن مشكل الأجور مطروح الآن على مستوى الوطن ولا نستطيع أن نقوم بحله وقد تكلم السيد وزير المالية كثيرا حول هذا الملف ولذلك نقول إن المشكل سيحل عن طريق الحكومة في إطار حكومي محض:

أولا، عن طريق التكفل بالقانون العام للتوظيف العمومي؛

ثانيا، عن طريق القوانين الخاصة بالقطاعات، ومن خلالها سنجد إن شاء الله الحلول المناسبة لقطاعنا.

أريد في الأخير أن أشكركم على هذه الأسئلة المقدمة لقطاع التربية وعلى حسن إصغائكم وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير التربية الوطنية والآن الكلمة للسيد وزير المالية ليرد على كافة الأسئلة التي لم يتطرق لها السادة الوزراء الذين سبقوه.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لست أدري إن كنت أحمل معي ملفا أو صندوق بريد، إن شاء الله سأتيكم بأخبار جيدة، أنا أول حامل للرسائل ما دتمت تفضلتم بتحليلات عديدة واقتراحات ثمينة وفي بعض الأحيان تفضلتم بأسئلة ربما سنأخذ وقتا حتى نرجع إلى قسم كبير منها.

سيدي الرئيس،

بإذنكم أتقدم كذلك بالشكر الجزيل لزملائي أعضاء الحكومة الذين تفضلوا بمعلومات واسعة من خلال النقاش البرلماني الشامل في المجلس الشعبي الوطني وفي هذا المجلس الموقر ويمكن أن نقول اليوم إن أعضاء الحكومة الذين تقدموا أمامكم يتجاوز ثقل الميزانية لدى قطاعهم من الميزانية عامة مما يساعدني كثيرا وذلك لسببين رئيسيين:

السبب الأول، هو أن كل مسؤول عن قطاعه يعبر

ودوره هو إعطاء مجهود إضافي وتأمين حركة التسيير المحلي، ربما هذا غير كاف ولكن يمكن توسيع هذا المجهود الذي يعد الأول والوحيد وإن شاء الله سيكون هناك مجهود إضافي في سنة 2007، المهم الآن، هناك 1500 إطار جديد موزع على مستوى البلديات.

لدي تعليق كذلك فيما يخص تمويل الميزانية ويتعلق الأمر بتمويل الخماسي أو ما يعرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وتم تمويله تقريبا بنسبة مائة بالمائة من الثروة الجزائرية المحضنة، هذه الحالة لم يسبق لها أن عاشتها البلاد فهي لم تصل أبدا إلى مستويات تسمح لها بتمويل كل مشاريعها بحد ذاتها بنسبة 100% تقريبا ولاسيما مشاريع في مثل هذا المستوى.

لقد تركت لكم نقاط استفهام بالنسبة لما اقترحتته الحكومة لهذه السنة، وهي تتفضل الآن بميزانية ضخمة جدا وبعجز ضخم جدا، حاولت إقناعكم الآن وإن شاء الله أكون قد أقنعت البعض منكم، هؤلاء يمكنهم إقناع الآخرين ولكن نغتنم هذه الفرصة لأقول لكم باب الاجتهاد مفتوح للحكومة ولفائدتها لأننا نسير اقتصادا غير ذلك المسير منذ 10 سنوات أو 20 سنة، حين كنا نأخذ قرارا ونطبقه في الميدان وانتهى الأمر، الاقتصاد اليوم غير الاقتصاد بالأمس، إذ أصبح اليوم فنيا والتسيير الاقتصادي أصبح وفق التكنولوجيا، فلماذا لا ندخل نحن في هذا الفضاء؟ ليس من باب خوض تجربة ولكن هناك أشياء معمول بها في بلدان أخرى، لا بد أن نستعملها، وما دما نتكلم عن الأشياء الجديدة فقد أدخلت في هذه الميزانية - دون أن تشعرُوا - أداة جديدة في التسيير الاقتصادي السياسي والمتمثلة في الانسجام ما بين سياسة الميزانية والسياسة النقدية (La coordination entre la politique budgétaire qui est du ressort du gouvernement exclusivement, et de la politique monétaire qui est à la fois du ressort du gouvernement et de la banque d'Algérie) إذن هذا الحل سمح لنا بتصفية السيولة الإضافية الموجودة في السوق وتحويلها قصد تمويل نسبة من العجز، ذلك هو التنسيق الجديد ما بين السياسات وهذه تعد كخطوات

حول العلاقة بين ميزانية التجهيز وميزانية التسيير؛ وكثير من السادة أعضاء المجلس الموقر تطرقوا إلى هذا الموضوع وفي مقدمتهم السيد بومدينه مشكورا.

إن الأمر مهم جدا، وحتى يكون هناك انسجام وتُعطى لنفقات الميزانية كل الفعالية اللازمة، فتحنا باب الاجتهاد - وباب الاجتهاد مفتوح طبعا - ومن خلاله أحاول توضيح بعض الإجراءات التي تم اتخاذها حديثا والتي من شأنها تعزيز الانسجام ما بين جزئي الميزانية.

أولا، فيما يخص ميزانية تجهيز المشاريع، فهذه المشاريع سواء كانت جيدة أم غير جيدة فالدراسة هي التي ستبين ذلك، فإذا كانت الدراسة جيدة وكافية فيمكنها أن تأتي بمشاريع محكمة يمكن تنفيذها في الميدان بصفة سريعة وباحترام التكاليف والعكس بالعكس، وبالتالي عززنا هذا القطب من التسيير باعطائنا الإمكانيات لكل أعضاء الحكومة حتى يتحصلوا بصفة سهلة وأسهل على قروض يمكن أن تسمح لهم بتغطية تكاليف الدراسات بآتم معنى الكلمة، وهذا شيء بديهي، ربما لم يكن معمولا به بصفة واسعة ولكنه اليوم أصبح - والحمد لله - ممكنا من خلال إمكانياتنا، لأن الأمر لا يتطلب الإرادة السياسية فقط بل حتى الإمكانيات، فلا بد من الحكم الراشد ووجود الثروة.

الشيء الثاني، أننا عززنا كل قطاع وخاصة القطاعات الثقيلة كقطاع الأشغال العمومية والنقل والري بامكانيات إضافية بشرية وتقنية وحتى مؤسساتية في بعض الأحيان إذ أنشأنا مؤسسات جديدة تأخذ على عاتقها الدراسات وتساعد الوزير في تسيير برامجه ولها دور إضافي وهو تسيير شبكات التوزيع وهذا موجود على سبيل المثال في قطاع الري، لكن هذه المستويات ربما لا تعني إلا الوزراء والإطار الوطني والإطار الولائي، إنما كل ما هو موجود في الميدان، إذ السيد بومدينه ينتظر منا توضيحا لأنه صاحب الميدان المحلي وبالتالي أبشرك خيرا، فهناك في القانون الحالي 1500 منصب شغل موجه إلى البلديات على أساس إطار واحد لكل بلدية



دار نقاش طويل وواسع مع الإخوة في البرلمان عندما اقترحنا هذه المادة ولاحظنا أن مهمهم كان حول كيف يتم تجنب الانزلاقات والتصرفات غير المقبولة بالنسبة للعقار وإن كنت لا أعمم المسألة ولكننا سبق أن عشناها، وهكذا تم إقناعهم بوجود إعطاء مهلة قبل أن يتم بيع العقار حتى تكون هناك رقابة والمهلة على أساس الامتياز (La concession) أي تعطي الدولة مهلة لصاحب العقار للنظر إن كان صاحب المشروع سيتحول مشروعه من فكرة إلى حقيقة وكذلك لمراقبة الظروف التي تسمح للدولة البيع أو عدم البيع أو إذا كانت حسنة أو غير حسنة. هذه المهلة (Donc, c'est la concession en tant qu'étape obligatoire préliminaire et obligatoire avant d'aller à la ces-

ويرى إخوان في البرلمان أننا مادمننا نعمل على هذا الأساس فلا بد أن نقنن ذلك ونصوغه في مادة تدرج في القانون فوافقناهم، والحمد لله هي موجودة في القانون، هذا هو مضمون التعديل ونحن راضون بهذا الحل وإن شاء الله ستكونون راضين أيضا.

كان الهدف من هذا القانون كذلك هو توسيع إمكانيات جمع الادخار وهناك بصفة أخص ما يسمى بمشروع شركة الاقتصاد (La société d'économie) تساءل السيد بلعياط المحترم قائلا: "وأش هذه الحياة الجديدة؟" ومن خلال فضيحة - لا نسميها - لأن تكون هناك فضائح أخرى!؛ له الحق في ذلك إذ لا بد أن نأخذ الحذر في أنماط تسييرنا (Il faut que nos systèmes de gestion soient des systèmes de gestion prudentielle). وقطاع المالية بالذات مبني على هذا، ولهذا فإن القانون المقترح يسمح للحكومة أولا وللبنك المركزي ثانيا بالتدخل بصفة منسجمة ليعطيا كل الضمانات ولكن الفضيحة التي لا اسم لها لن توقفنا طوال حياتنا (On a trébuché, on ne va pas rester les genoux par terre, il faut bien qu'on se réveille, quitte à retomber une deuxième fois jusqu'au moment où on deviendra aussi rapide qu' Auuita ou d'autres) وهذا ممكن جدا.

أولى لترقية السياسة كفن وليست كقناعة فقط. تطرقتم إلى مواضيع تهم الإجراءات التشريعية ونقف عند بعضها لأنها مهمة جدا. تقدم السيد بلعياط الفاضل ببعض الأسئلة وكذلك بعض أعضاء المجلس الموقر، حين تساءلوا عن قضية العقار والحلول المتعلقة به وعن الأطراف التي اجتهدت قصد تعديل مادة في قانون المالية لسنة 2006 تهم قضية العقار.

كل واحد مقتنع أن العقار ضروري سواء في وجوده أو سعره أو تأمينه، حتى تكون العلاقة بين العقار وصاحب العقار علاقة أمينة قانونية، الجميع مقتنع بذلك، هذه القناعة غذتها - والحمد لله - قوانين الجمهورية كالقانون المدني، القانون المتعلق بالتوجيهات العمرانية (La loi d'orientation foncière)، لدينا اليوم من القوانين ما يكفينا حتى في أبسط الأمور بحيث يمكن توضيح العلاقة ما بين العقار وصاحب القعار. لكن اللبس الذي شغل اليوم بال المستثمرين هو عدم وجود عقار كاف في الأماكن التي يريدون الاستثمار فيها؛ أنتم والحكومة تشتركون - في نفس الوقت - في هدف آخر استراتيجي وهو كيف نقنع المستثمرين حتى ينتقلوا من الجهات التي يتراكمون فيها إلى جهات أخرى أقل كثافة بالنسبة لعدد السكان وبصفة أوضح حتى يتوجهوا إلى الهضاب العليا وكذلك إلى الجنوب.

هناك كذلك عامل الإمكانيات منها سعر العقار وكذلك الظروف التي تسمح لصاحب المشروع أن يتحصل على عقار. إن طلبنا من مستثمر صاحب مشروع في بلدية ما في الجنوب أو الهضاب العليا وكلفناه بالمنافسة والمناقصة والبيع بالمزاد العلني، ربما يكون وحيدا لا يجد حوله حتى من يشاركه في إقامة مزاد علني؛ إذن، هذه من الاهتمامات التي تحملها الحكومة. ومن أجل ذلك تقدمت باقتراح وفتحت الباب لما يسمى بـ (Le gré a gré) ولكنه في إطار معين متعلق أساسا بهدف وجود إمكانيات عقارية في مناطق محتاجة إلى نشاط اقتصادي أو بالأحرى هي في أمس الحاجة إليه وبالتالي كان لا بد من ذلك.



والجمارك وكذلك الإصلاحات في الفضاء المتعلق بال عقار ومسح الأراضي، وفي هذا الشأن يوجد مشروع قانون على مكتب البرلمان متعلق بإجراء خاص بالنسبة لمسح الأراضي مما يمنحنا فرصة للرجوع إلى قضية العمران حتى نعطي لبعضنا البعض كل المعلومات والتنويرات وبذلك يزداد تسييرنا للعقار تحسنا شيئاً فشيئاً إن شاء الله.

أنتم تنتظرون الحديث عن فضائح كلكم تعلمونها، وكانت سببا في تنظيم جديد مجدداً للفضاء البنكي والفضاء المالي بصفة أوسع.

قبل أن أعطيكم بعض المعلومات أردت أن أبشركم باقتراح كنت قد تقدمت به في المجلس الشعبي الوطني وأتمنى أن تشاركوني هذا الاقتراح ويسعدني كعضو في الحكومة أن أعلمكم عن تنظيم يوم دراسي في الأيام القليلة المقبلة متوجهاً لهذا الموضوع ولا يكون الأمر على المستوى الأحادي، لا بد أن يكون هناك نقاش؛ هذا اقتراح مني سيدي الرئيس أحمله إليكم وستحملونه من هذه الغرفة إليهم وسنأتي إليه فيما بعد.

هناك نمط واحد ونية واحدة نريدها جميعاً وتتعلق ببعض اهتماماتكم، منها كيف يمكن تعزيز الاتصال وتوزيع شبكة للاتصال فيما بينكم لأن الأمر خطير جداً، ففي كثير من الأحيان لا نصل إلى اتفاق لكون الفريق "أ" لديه 90% من المعلومات في حين الفريق "ب" ليس يملك إلا 40% وبالتالي يتعذر عليهما التفاهم، وأقل شيء ممكن أنه لا بد من وجود قاسم مشترك من المعلومات، حتى وإن لم يحدث اتفاق سيكون ذلك على الأقل على أساس دراية لكلا الفريقين؛ لا بد من توفر مجهود كبير متبادل حتى يعزز الاتصال ما بين كل هيئات الجمهورية.

نرجع إلى قضية الرقابة التي تشمل مؤسسات الدولة بما فيها البنوك التابعة للدولة لأن الرقابة هي الكل، ولكن من يراقب من؟ الدولة هي التي تراقب الدولة!

إن محور الرقابة محور مركزي وأنكركم بصفة سريعة أن الرقابة في بلادنا مبنية على أساس واضح وقانوني، هناك قانون متعلق بالمحاسبة العامة

هناك قضية أخرى تطرقت إليها وهي متعلقة بتمويل الاقتصاد ككل. إن التركيبة الموجودة اليوم في الفضاء الجزائري، تركيبة متركزة بصفة أساسية على البنوك بالنسبة لتمويل الاقتصاد لأنه من دون البنوك لا يوجد شيء آخر، وهذا غير مقبول لأننا نلاحظ في كثير من البلدان ومنها المجاورة أن تمويل الاقتصاد يأتي عن طريق البنوك ولكن بصفة أوسع على أساس المؤسسات التي تعمل في محيط البنوك ودورها هو أولاً جمع الادخار وثانياً دفع هذا الادخار إلى مشاريع، وهذه الشركات مختلفة الأنواع (Le bouquet de solutions qui existe participe à la sécurité, il participe à la sécurité du marché)

فلو اقتصرتم إماكنياتها على البنوك فقط، وحصلت - لا قدر الله - كارثة، ستصبح الحركة غير مؤمنة، ولو وزعنا الإماكنيات الموجودة في البلاد في الفضاء المصرفي بمفهومه العام على مؤسسات مختلفة لتقلص أولاً الخطر، ولتقوت ثانياً فعاليات التمويل، وبالتالي لا بد من شركات التأمين أو ما تسمى بشركات (Les sociétés de capital risque) مما يتوجب تطوير السوق المالية (Le marché financier)، هذه الأهداف كلها مسطرة من قبل الحكومة وعلى سبيل المثال في الأسابيع القليلة ستأتي الحكومة إن شاء الله لتقدم لكم ثلاثة مشاريع موجودة على مكتب البرلمان، هناك مشروع قانون جديد متعلق بالتأمين ومشروع قانون متعلق بشركات الاستثمار ومشروع ثالث متعلق بما يسمى توريق الديون الرهنية (La titrisation des créances hypothécaires). هذا الأخير عثرت عليه في المجلس الشعبي الوطني، وأنا جد سعيد لذلك، أما أنتم فما عليكم إلا أن تساعدوني لما أتقدم أمامكم للعرض.

إن أهمية توريق الديون الرهنية في كونها تساهم في تمويل السكن ونحن في حاجة إلى توسيع إماكنياتنا في السكن ولأننا في حاجة كذلك إلى جمع أوسع من الادخار وتوظيفه في هذا القطاع.

هذه الوقفة لا تنفي المجهود المبذول في فضاءات أخرى، نفكر على سبيل المثال، أقل شيء، بداية بالإصلاحات في الفضاء الجبائي الداخلي والخارجي

(La comptabilité publique) وهناك مجلس المحاسبة وهو منشأ على أساس قانوني وأيضا هناك المفتشية العامة للمالية وهي كذلك بموجب قانون، وبالتالي فالقوانين موجودة والحمد لله، ولكن القانون وحده لا يكفي فلا بد من توفر الإمكانيات، فهل لدينا من الإمكانيات لمواجهة كل الأمور بصفة مرضية؟ هناك نقطة استفهام؟ نحن محتاجون ربما إلى إمكانيات إضافية سواء فيما يخص البشر أو ما يحيط بالبشر من آليات وسيارات وكل ما يسمح لهؤلاء المسؤولين حتى يعملوا بصفة فعالة في إطار - هو في بعض الأحيان - جد مركب، وفي نفس الوقت يحافظون على استقلاليتهم لأن لديهم دور خطير جدا. إذا جمعنا اليوم كل الإمكانيات الموجودة على المستوى الحكومي بما فيها المحلي فإن المكلفين بالرقابة لا يتجاوز عددهم 2500 شخص منهم 1500 شخص موجودين في البلديات، إذن لابد من تكييف إمكانيات الرقابة حسب التحويلات الاقتصادية الكبرى نظرا لكون الاقتصاد اليوم أصبح جد مركب أكثر مما كان في السابق وبالتالي لابد من تكييف إمكانياتنا. أنا أحمل إن شاء الله رسالة من عندكم إلى الحكومة حتى تفتح هذا الملف وتأتي بحلول تمكنها بصفة تدريجية من رقابة أمتن وأوسع وأفضل، ولكنها تراقب من؟ تراقب نفسها أولا، وتراقب نفسها ثانيا.

أولا، لكونها مسؤولة على رقابة الإدارة سواء كانت مركزية أو محلية.

ثانيا، تراقب المؤسسات التابعة للقطاع العام مثل البنوك.

ضمن 2500 شخص الذين تكلمت عنهم، هناك أشخاص في الإدارة العمومية؛ وهناك أشخاص في البنوك، دورهم الرقابة الداخلية ولكنهم ليسوا ضمن الـ 2500 شخص.

إن النظام العام في كل البنوك الجزائرية لديه من الإمكانيات ما تسمح للبنوك بمراقبة نفسها بنفسها وكل الفضائح التي سمعتم بها هذه السنة والسنوات الماضية جاءت كنتيجة لهذه الرقابة الداخلية، لكن في بعض الأحيان يصعب اكتشاف فضيحة مستترة

كالأفعى المتخفية في الدار.

هذا هو المشكل، نحن كنا نبني مطمئنين سنوات وسنوات مع هؤلاء الأشخاص الذين امتصوا دماءنا ظنا منا أنهم إخوان وزملاء وكذا؛ لا يمكن حدوث فضيحة إن لم يكن هناك ارتباط بين لص خارج المؤسسة ولص داخل المؤسسة، اللسان موجودان في كل الفضائح وكل واحد يلعب دوره، وقد منحنا الله ربنا سبحانه الفرصة وكشفهم للعامة، الحمد لله، أنهم فُضِّحوا اليوم، فلو طال الحال ربما كانت الأفعى الموجودة في دارنا ستلدغنا في ظروف أخطر من هذه! وأمام هذا الوضع اتخذت كل الإجراءات بصفة سريعة ومنها الإجراءات التنظيمية التي من خلالها تم تغيير الأشخاص وحتى المسؤولين على مستوى أعلى ومثلهم بصفة شبه آلية أمام العدالة. يؤسفني اليوم أن أصرح بأن العشرات من المسؤولين موجودين أمام العدالة حول قضايا مصرفية فقط. فهل يرجع ذلك إلى خلل في التنظيم العام مما يجعل البنوك الجزائرية تتعرض لمثل هذه القضايا بصفة أسهل من طرف لصوص داخل نطاقها وخارجه؟ أكيد أن التنظيم الذي عشناه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تنظيم قد تجاوزه الزمن (Nous travaillons dans nos banques avec des systèmes qui sont des systèmes qui dattent du siècle dernier!) لم تكن الفضائح السبب الوحيد لفتح أعيننا بقصد تغيير النظام، لقد كانت لدينا قناعة، فانطلقنا ببرنامج تحديث أنظمة الدفع أو ما يسمى بـ (Les nouveaux systèmes de paiement) وكلّفنا ذلك مجهود ثلاث سنوات وسيدخل حيز التنفيذ في جانفي 2006 إن شاء الله وهكذا يتسنى لحامل الشيك أن يقبض المبلغ المطلوب في حينه أو في الغد ولن ينتظر لمدة شهرين.

هناك نقطة أخرى تخص الموظف العامل في شبك المصرف البنكي ففي الوقت الذي يتفاوض فيه مع الزبون يكون وراءه مراقب يراقب خفية على الآلة الراقنة لمتابعة ما يفعله الموظف. فعلاوة على دور النظام الجديد في تحريك عملية البنك وتسريعها له دور واسع جدا فيما يخص تأمين العمليات

لما نتكلم الآن عن مجهود الدولة لا داعي للقول إنه مجهود كبير جدا، أنتم تعلمون ذلك، وأحيطكم علما فقط أن هناك أكثر من 500 مليار دينار في طريق التحول الاجتماعي (Les transferts sociaux) وهي عبارة عن إعانة تقدمها الدولة للمواطنين المحتاجين بدون مقابل، بمعنى 20% من الميزانية وجميعكم يعلم ذلك، لكن شغلكم الشاغل هو كيف يمكن أن نقفز قفزة نوعية حتى نضمن فعالية أكثر لهذه النفقات.

تكلم السيد وزير التربية مشكورا عن التحولات والتغييرات التي يمكن أن تحدث وأعطى مثلا عن الألفي دينار الممنوحة سنويا مع الدخول المدرسي للمحتاجين من أبنائنا كما تحدث كذلك عن الكتاب المدرسي وفتح باب الاجتهاد على مستوى غير رسمي وحسب قوله ربما التفكير في آليات جديدة تكون أحسن، وعض أن نمح ألفي دينار ولا نضمن أن تصل صاحبها، ولا ندرى إن كان سيستفيد منها الطالب فالأحسن أن نمح كتابا مجانا، ذلك هو اقتراحه وأنا شخصيا أعتبره حلا سليما، ولما تطلع عليه الحكومة ستأتي إن شاء الله بالإجراءات.

هناك العشرات من الإجراءات، لا يوجد أي إجراء حكومي تدافع عنه الحكومة اليوم وهو غير قابل للتقييم! لا يوجد إجراء واحد جاء به وزير المالية غير قابل للتغيير، كل الإجراءات قابلة للتغيير إن استدعت الضرورة ذلك، فما أتينا به ليس بكنز لا يمكن الاستغناء عنه، رؤيتنا للأمور في الحقيقة لن تكون واضحة إلا من خلال رؤيتكم ذاتها، لأنكم أهل رقابة نبيلة بحكم وجودكم في عين المكان ودوركم هو كشف الحقائق بصفة سريعة، ودورنا جميعا إيجاد الحلول بصفة أسرع.

أنا على يقين أنكم تلعبون دورا مهما والدليل هو كلامكم واقتراحاتكم التي أراها مفيدة بحيث أخذت منها الكثير وخاصة فيما يتعلق بمنهجية العمل وسأرسخها في ذهني حتى أتغذى شخصيا ومن معي من أعضاء الحكومة من هذا الاجتهاد الكلي. إن دور الرقابة يهم كل أطراف المجتمع بما فيهم المواطن؛ صدقوني في بعض الأحيان المواطن يلفت

(Pour la sécurité des opérations) وإذا كنا سجلنا خروج هذه الأفاعي للضوء فلا نضمن لكم أننا قد قضينا عليها جميعا، لا بد أن نكون واقعيين، أنا أتكلم عن تطبيق نظام خلال شهر أو شهرين وبعدها سيعطي ثماره إن شاء الله، لكن (C'est comme la loi de règlement budgétaire - Un passif très important) عندنا، وسنرجع إلى هذا الأمر فيما بعد.

تكمن الحلول كذلك في التحكم في أنماط تسيير البنوك، نحن لا نحسن التسيير، حقيقة عندنا نظام الدفع (Le système de paiement) وقمنا بتكوين أشخاص حتى يتمكنوا من استعماله بحكم تكوينهم وهذا النظام هو في طريق التجربة على مستوى كل البنوك إلى غاية دخوله رسميا حيز التنفيذ في جانفي، لكن هذا النظام الجديد لا يسمح للبنك بالتسيير الجيد للملفات المتعلقة بالقروض نظرا لوجود آليات إضافية ولكن هناك (Un savoir faire) لا بد من أخذها من طرف الآخرين بطريقة أو بأخرى، منها طريقة الخوصصة التي لن تُطبق إلا في بنكين الأول (CPA) وربما الثاني (BDL) وكفى، الأكد أننا لن نخصص كل البنوك. هناك آليات أخرى تسمح للجزائر أن تدخل إلى العولمة شيئا فشيئا فيما يخص تسيير هذا القطاع الذي يعتبر خطيرا جدا وهاما وقاعديا في آن واحد في ميدان التنمية، وعلينا بالصبر قليلا كما صبرنا في السنوات الثلاث أو الأربع الفارطة حين كنا نتكلم دون أن نرى الملموس، لكن المواطن اليوم سيلمس ذلك إن شاء الله خلال الشهرين أو الأشهر الثلاثة المقبلة مثلما يلمس (Les échangeurs) التي يقيمها السيد وزير الأشغال العمومية، من الضروري أن يرى المواطن الشيء الملموس حتى ترجع له الثقة والطمأنينة وتقوى لديه الثقة في النفس وفي الآخرين وفي البلاد بكل مؤسساتها.

الاجتهاد المنتظر منا هو كيف نحسن بصفة مستمرة فعاليات نفقات الميزانية (Comment améliorer l'efficacité de la dépense publique, comme j'ai dit il faut bien étudier les projets, il faut bien contrôler, mais en même temps il faut bien cibler les bénéficiaires).

يحددها لسنة أخرى، فالقضية تخص التأمين لمدة طويلة، والقاعدة أن يكون التأمين لمدة أطول ونحن نعلم أن مدة التأمين على الأشخاص بالمغرب الأقصى هي 10 سنوات و6 سنوات بالنسبة لفرنسا أما الجزائر فقد اعتمدت الوسط أي 8 سنوات، إنه إجراء جديد نعمل به.

تكلم الأخ السيد رمضان عز الدين بوسته عن الترامواي بحيث تساءل هل تعدت مبادرة الحكومة حدود التفكير في جعل الترامواي وسيلة نقل تعمم على المستوى الوطني وتضم وهران وقسنطينة كذلك دون أن تقتصر على الجزائر العاصمة؛ إنه قرار ومشروع تضمنه المخطط الخماسي ونحن نسعى لتطوير هذه الوسائل الجديدة في مدن أخرى وفق دراسات تجريها اليوم ونقوم بها.

معظم انشغالات أعضاء هذا المجلس الموقر خصت مجال التجارة الخارجية وأنا أشاطركم الرؤى، فحقيقة لما نلاحظ ونطلع على التطورات المسجلة بالنسبة لمستوى الإيرادات (Le niveau des importations) هناك ما يشغل بال المواطن والمسؤول ولهذا تقدمنا أمامكم وعرضنا نص قانون المالية التكميلي لسنة 2005 واقترحنا عليكم إجراءات جديدة من خلالها يمكن التحكم أكثر في التجارة الخارجية، دعونا نعمل بها لمدة 6 أشهر أو 9 أشهر وبالتالي نرى مردوديتها لكن وفي نفس الوقت عندما نقوم بعملية تحليلية للأرقام يتضح لنا أن الارتفاع الأعلى للإيرادات هو متعلق بالأجهزة وليس بالمواد الاستهلاكية وهذا ما يبعث في أنفسنا التفاؤل قليلا، لكن يجب أن نتحكم فيما هو موجود حاليا في السوق وتصل في بعض الأحيان إلى الإضرار بالشخص أو المواطن المستهلك وتضر أحيانا بالاقتصاد الوطني. ونحن في مرحلة يقظة قصوى للتجارة الخارجية وليس باستطاعتي أن أصرح لكم بالتفاصيل فالسيد فخامة رئيس الجمهورية ينبه بصفة دائمة ويومية السادة أعضاء الحكومة المعنيين بالأمر حتى يجعل اليقظة ليس هم كل واحد منهم فقط بل هو برنامج عمل وبرنامج تتبع في الميدان.

انتباهنا إلى بعض الأمور تظهر غير عادية ربما لا يفسرها هو كما ينبغي ولكن المهم في ذلك أنه يبين رأس الخيط فنسير إلى الحقيقة بصفة أسرع. الوطن الذي يضمنا هو وطننا ولن يكون للغير، وبالتالي مهما كانت مهمة المواطن ووضعيته، فهو يقوي اليقظة خدمة لنفسه ووطنه في نفس الوقت، القضية ليست قضية الأعوان أو الموظفين أو المنتخبين فقط وإنما كل واحد معني بالأمر.

أردت أن أتطرق إلى بعض الأسئلة التي تفضلتم بطرحها، ربما هي غير مرتبة كما ينبغي لكن لا عليه. تقدم السيد بلقاسم بن عطية المحترم بطلب تفسير ما يسمى بـ (Les taxes sous régiaux à gain) ويتساءل هل لديكم من الإمكانيات ما يؤهلكم لمراقبة هؤلاء الأشخاص؟ وهل بإمكانكم اقتطاع نسبة 40% المقررة من خلال القانون كمادة جديدة؟ الجواب هو 95% منها منظمة هذه السنة على أساس الهاتف ولدينا من الإمكانيات بالتنسيق مع الجزائر للاتصالات وكذلك الأطراف الأخرى المسؤولة في الساحة الجزائرية وبالتشاور معها نملك من الإمكانيات ما يمكننا من كل المعلومات لكي نكون على علم بالأشخاص الذين شاركوا في اللعبة وكم ربحوا، أطمئنكم فإن الأمر أبسط مما تتصورون.

وفيما يخص التساؤل الخاص بتحريم التعامل مع هذه الشركات من عدم تحريمه، ولنفترض أنه حرام، فهل ندع لها المجال لكي لا تؤدي حقها؟ فليس للقانون الجبائي دخل في هذا الأمر! أظن أنه ليس من السهل جدا أن نحرم جميعنا ذلك ونخرج من القانون!

بالنسبة للتأمين على الأشخاص، هناك إجراء مبني على أساس تخفيض قيمة (IBS) بنسبة 25% لفائدة شركات التأمين بشرط أن يحدد العقد الذي يربطها مع زبونها بـ 8 سنوات، اتضح من خلالها أنها مدة طويلة، نجد نفس الشيء بالنسبة للوزير فلقد تفاعلت قبل أن أجيء إلى البرلمان.

لكن بالنظر للأشخاص الآخرين وكيفية تنظيمهم لاحظنا أن مسألة التأمين على الأشخاص ليست هي نفسها التأمين على السيارات إذ تؤمن لسنة ثم



نجد فيه نوعا من النهضة بالنسبة لأنماط التسيير وفي كثير من البلدان ومن خلال تواجد رؤساء يملكون الإرادة السياسية ويسعى معظمهم إلى التنقل من مستوى معين إلى مستوى المسؤولية وبالتالي فإن الملاحظ أن إفريقيا أصدرت تنظيما جديدا منذ سنتين أو ثلاث سنوات وهذا ما يسمى بـ (Le MAEP) يعني الآلية الإفريقية للرقابة الذاتية من طرف النظراء (Le mécanisme africain d'évaluation par les pairs). هذا الميكانيزم غير إجباري فمن أراد أن ينضم إليه فله ذلك ومن لم يشأ هو حر. هناك 27 دولة بالتقريب انضمت إليه والجزائر هي التي تصدر القائمة، وأول الرؤساء الذي قام بتحفيز الرؤساء الآخرين إلى الاندماج في هذا المنهج الجديد للتسيير والحكم الراشد هو السيد فخامة رئيس الجمهورية ونحن اليوم نتكلم معكم حيث يوجد إطار على مستوى لجنة وطنية مستقلة دورها مراقبة ذاتية لما يجري بالجزائر وخصوصا في إطار الفضاء السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وفي كل الفضاءات، وأنتم أعضاء هذا المجلس ممثلين في هذه اللجنة وكذا السيد رئيس اللجنة الموقر هو من بين الأعضاء الفاعلين، فما هو دور هذه اللجنة؟ دورها مراقبة الحكم إن كان حقيقة راشدا أو في طريقه للرشد، فإن كان راشدا نشجعه ونقول - الله يبارك - وإن كان في طريق الرشد نسرع به لنصل إلى الرشد الكامل والكمال لله وشكرا جزيلا وبارك الله فيكم.

#### السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية.

بذلك نكون قد طرحنا الأسئلة وسمعنا الأجوبة، فبودي في هذه المناسبة أن أتوجه بالشكر للجميع على المشاركة وللجنة المختصة على ما قدمته من جهد من أجل إعداد التقرير التمهيدي وتقديمه في الوقت المناسب ولل سيدات والسادة أعضاء المجلس على مساهمتهم في النقاش النوعي وأقول النوعي لأن واحدة من الأمور التي تطرق إليها رؤساء المجموعات البرلمانية هو أنهم قد حثوا نظراءهم في العائلات السياسية التي ينتمون إليها لكي يبذلوا جهدا ويقدموا اجتهادا يميزهم في النقاش عن

يبدو لي أن شغلكم الشاغل كان متعلقا أكثر بفئة الشباب وبمسألة التشغيل ولهذا لا بد أن أتوقف لحظة في هذه النقطة التي نعتبرها هدفا مصيريا متعلقا بمحيط معرض للتحويل شيئا فشيئا.

نعمل بدورنا على توسيع الأرضية الاقتصادية للبلاد بحيث نملك إمكانيات للتنقل ووسائل نقل بضائعنا وكذا إمداد كل محتاج بالمياه الصالحة أو غير الصالحة للشرب؛ كل هذه التصورات يحتويها وتندرج ضمن برنامج الخمس سنوات المكمل للبرنامج الذي انطلقنا أو شرعنا في تطبيقه والذي بدأ يعطينا ثماره لكنه غير كاف بحيث يجب أن نعزز تكوين الرجال والنساء، فليس من باب الصدفة مجيء السيد وزير التربية الوطنية ووزير التكوين المهني وحضور السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالمجلس الشعبي الوطني حتى يتمكن كل واحد منهم من مخاطبتكم وتقديم معلومات مفصلة تخص المشروع الذي هو بصدد إنجازه.

نحن نعلم وعلى يقين بأن التنمية مرتبطة بنوعية التكوين - الرجل والمرأة - فهذه هي النقطة الأساسية التي يجب أن أركز عليها والحكومة اليوم وفيما يخص هذا الميدان لا تشكو مشكل المصاريف أو النفقات بل تعاني من مشكل مستوى التحسين المستمر لمستوى تكوين المعلم والأستاذ الجامعي وتوسيع فضاء البحث العلمي... إلخ.

نحن في فترة ستعطي ثمارها بصفة تدريجية وهي التي نأمل أن تخرجنا من الفخ الحلو "البترو" فالمخرج منه يتوقف على أمور هي:

- الإرادة السياسية وهي موجودة؛
- والثانية هي الثروة البشرية ونوعيتها؛
- والثالثة هي الأرضية؛ فبحكم أننا نملك بلادا واسعة تجعلنا نحتاج إلى طريق وإلى سكة حديدية وإلى المياه والسكن وكذا. نحمد الله لأن السنوات الخمس القادمة ستحمل معها حولا واسعة تعطي أو تسمح للجزائر أن تسترجع مكانتها الحقيقية في عهد الاستقرار، الهدوء والتضامن الوطني إن شاء الله. وأختم كلمتي بالخروج شيئا ما من الوطن لنتجول مع بعضنا البعض في الفضاء الإفريقي إذ



كان بإمكان الكثير من الأفكار التي طرحت في هذا النقاش أن تكون تعديلات وتعطي إضافة وتحسينا بالتأكيد إلى ما جاءت به الحكومة وما تم التوصل إليه في المجلس الشعبي الوطني، لكن نجد أن الواقع هو الواقع، لهذا نحن نعتقد بأن هذه المساهمات تمكن الحكومة مستقبلا لكي تعمل على الأخذ بها أي هذه الأفكار وهذه المناقشات، فمثل هذه الندوة أو الندوات والأيام الدراسية التي نهيتها معا تعطينا وتعطي الحكومة الفرصة لكي نبلغ الانشغالات لتتكفل الحكومة بها حتى قبل مسألة إعداد مشاريع القوانين ومن هنا نتبنى هذا الطرح وندعمه ونبدي الاستعداد الكامل لكي نتجاوب معه لأننا نرى أو نشتم في هذا المقترح ما فيه من النفع العام لمؤسسات البلاد ويجعلنا نكون أكثر استجابة لمطالب المواطنين والمواطنات.

أشكركم جزيل الشكر وثلثي غدا إن شاء الله على الساعة الثانية بعد الزوال لكي نستمتع إلى التقارير التكميلية المعدة من طرف اللجان المختصة فيما يخص النصوص المبرمجة وأن نحدد الموقف منها.

لكم جميعا أتوجه بالشكر، رفعت الجلسة.

### رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة والخمسين مساء

الآخرين ويعطي إضافات للنقاش الذي بدأ في الغرفة الأولى وليكمل في هذه الغرفة، فلهم الشكر والتقدير؛ والشكر موجه أيضا للسادة الوزراء الذين جاؤوا وقدموا الشروحات وأعطوا التوضيحات وأجابوا على مختلف الأسئلة التي طرحت في هذه القاعة.

بودي كذلك أن أتوقف عند كلمة السيد وزير المالية بداية ونهاية؛ بداية لأنه عندما جاءنا إلى الغرفة الثانية جاء ولم يكن مكررا لما قاله في الغرفة الأولى ونحن نقدر له هذا ونعتبر بأن هذا الأمر يتطلب جهدا ووقتا وخاصة إذا أخذنا أو قارنا هذا الموضوع بالفترة الزمنية القصيرة التي خصصت له ونشكره على الصراحة والجرأة التي طرح بها الأرقام وعالج المشاكل واعترف بالحقائق وليست بالضرورة أن تكون الحقائق مريحة أو سعيدة، فهذا مظهر صحة وليس جانب نقص لدى الوزير أو لدى الوزراء أو لدى المجلس، نشكره أيضا على ما قدمه من اقتراحات وبودي أن أرد على اقتراحه بالقول بأننا نرحب بالبادرة الداعية إلى تنظيم أيام دراسية وندوات لأننا نفهم مفهوم مبدأ استقلالية السلطات وليس القطيعة بين السلطات، بالعكس فعندما تلتقي السلطات وتناقش مع بعضها البعض ففي ذلك خير وفائدة للمؤسسات وللمجتمع.

ميزة النقاش هذه المرة كوننا أشركنا بشكل غير مباشر الرأي العام، فالبرلمان هو عبارة عن منبر يستطيع أن ينقل - من خلاله - الأعضاء انشغالات المواطنين والمواطنات إلى الحكومة ويعطي للحكومة فرصة الرد على الأسئلة لتبلغ - بشكل مباشر - المواطن ماهي الحلول المنتظرة وماهي التوقعات التي يمكن أن تتحقق.

نقاش هذا الأسبوع والذي جاء قبله نعتبره سنة حميدة وخاصة، وأعود لأقول بالنسبة لمقترح السيد الوزير الذي طرحه أحد زملائنا أي طرح نفس الفكرة ذاتها، إنها بادرة جيدة تلقى كل الدعم والتأييد من طرفنا لأن الواقع القانوني الناظم للمؤسسات ربما لا يعطي الفرصة لبعض المؤسسات لكي تساهم بأشياء عملية.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 22 ذو القعدة 1426هـ

الموافق 24 ديسمبر 2005م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587